Ministry of Higher Education and Scientific Research

Djilali Liabes University - Sidi Bel Abbes

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economics, Business and Management Sciences

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

الرقابة والتدقيق البنكي

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص : تدقيق ومحاسبة

إعداد:

السنة الجامعية : 2025-2026

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يشهد القطاع المصرفي في الوقت الراهن تحولات متسارعة بفعل العولمة المالية والتطور التكنولوجي والرقمنة المتزايدة للخدمات البنكية، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق الأنشطة المصرفية وتعقد العمليات المالية وظهور مخاطر جديدة ومتنوعة. وفي ظل هذه البيئة المتغيرة، أصبحت البنوك تحتل مكانة محورية في الاقتصاد الوطني باعتبارها مؤسسات مالية تتولى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، مما يجعل سلامة القطاع المصرفي واستقراره من أهم مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي.

لضمان حسن سير النشاط البنكي وحماية أموال المودعين والمحافظة على الثقة في النظام المالي، برزت الرقابة والتدقيق البنكيان كآليتين أساسيتين لتعزيز الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر والالتزام بالتشريعات والتنظيمات المعمول بها. فلم تعد الرقابة البنكية تقتصر على الكشف عن الأخطاء والانحرافات، بل أصبحت تعتمد على مقاربات حديثة قائمة على إدارة المخاطر والرقابة الاحترازية والإنذار المبكر، بما يسمح بالكشف المسبق عن مواطن الضعف وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية.

في الجزائر، شهدت المنظومة المصرفية سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى تطوير آليات الرقابة والإشراف البنكي، من خلال تبني المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وتعزيز دور بنك الجزائر واللجنة المصرفية في حماية الاستقرار المالي وضمان سلامة المؤسسات المصرفية.

يهدف هذا المقياس إلى تمكين طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تدقيق ومحاسبة من الإحاطة بالمفاهيم الأساسية للرقابة والتدقيق البنكي، والتعرف على مختلف أنواع المخاطر المصرفية، وأدوات الرقابة البنكية، وآليات تقييم نظم الرقابة الداخلية، ومنهجيات التدقيق الداخلي والخارجي، إضافة إلى التطرق إلى التدقيق القضائي والإلكتروني والشرعي والتشريع المنظم للتدقيق البنكي في الجزائر.

تم إعداد هذا المطبوعة البيداغوجية وفق البرنامج الرسمي للمقياس، مع الحرص على الجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وتوظيف المفاهيم الحديثة للرقابة والتدقيق البنكي بما يتلاءم مع خصوصيات البيئة المصرفية الجزائرية والتطورات الدولية في المجال المالي والمصرفي.

نسأل الله أن يكون هذا العمل مساهمة علمية نافعة لطلبتنا الأعزاء، وأن يساعدهم على اكتساب المعارف والكفاءات اللازمة لفهم الممارسات الرقابية والتدقيقية الحديثة داخل المؤسسات المصرفية.

جدول المحتويات

مقدمة عامة

الدرس 01: مدخل مفاهيمي إلى المؤسسات البنكية

1. مفهوم البنك
2. خصائص المؤسسة البنكية
3. وظائف البنوك
4. أنواع المؤسسات البنكية
5. مخاطر النشاط البنكي

الدرس 02: الرقابة البنكية وأهدافها

1. مفهوم الرقابة البنكية
2. أهداف الرقابة البنكية
3. أهمية الرقابة البنكية
4. أنواع الرقابة البنكية

الدرس 03: أدوات الرقابة البنكية

1. مفهوم أدوات الرقابة البنكية
2. التقارير الدورية والإفصاح المصرفي
3. المعايير والنسب الاحترازية
4. أنظمة الإنذار المبكر
5. الرقابة الميدانية
6. الحوكمة وإدارة المخاطر
7. اختبارات الضغط
8. نظام CAMELS
9. الرقابة على الامتثال
10. لجنة بازل للرقابة المصرفية
11. اتفاقيات بازل I و IIو III

الدرس 04: تشخيص نظام الرقابة الداخلية في البنوك

1. مفهوم نظام الرقابة الداخلية
2. أهداف نظام الرقابة الداخلية
3. مكونات نظام الرقابة الداخلية
4. نموذج COSO
5. الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية

6. أهداف الرقابة الداخلية وفق النظام 11-08
7. المخاطر المصرفية محل الرقابة

الدرس 05: منهجية تقييم نظام الرقابة الداخلية

1. مراحل التقييم
2. اختبارات الرقابة
3. تقييم المخاطر
4. إعداد تقرير التشخيص

الدرس 06: منهجية التدقيق الخارجي في البنوك

1. مفهوم التدقيق الخارجي
2. أهداف التدقيق الخارجي
3. مراحل التدقيق الخارجي
4. معايير التدقيق الخارجي
5. تقرير التدقيق

الدرس 07: المعايير الدولية للتدقيق(ISA)

1. مفهوم المعايير الدولية للتدقيق
2. أهدافها
3. تصنيف معايير ISA
4. تطبيقها في القطاع البنكي

الدرس 08: منهجية التدقيق الداخلي في البنوك

1. مفهوم التدقيق الداخلي
2. أهداف التدقيق الداخلي
3. خصائص التدقيق الداخلي
4. مراحل التدقيق الداخلي
5. تقارير التدقيق الداخلي

الدرس 09: منهجية التدقيق الخارجي في البنوك

)يتناول الجوانب التطبيقية والإجرائية للتدقيق الخارجي (

الدرس 10: التدقيق القضائي في البنوك والجرائم المصرفية

1. مفهوم التدقيق القضائي
2. أهداف التدقيق القضائي
3. الجرائم المصرفية
4. دور التدقيق القضائي في الكشف عن الاحتيال

الدرس 11: تدقيق البنوك الإلكترونية

1. مفهوم البنوك الإلكترونية
2. مخاطر البنوك الإلكترونية
3. أمن المعلومات المصرفية
4. أدوات التدقيق الإلكتروني

الدرس 12: التدقيق الشرعي للبنوك الإسلامية

1. مفهوم التدقيق الشرعي
2. أهداف التدقيق الشرعي
3. هيئة الرقابة الشرعية
4. شروط وضوابط أعضاء الهيئة

الدرس 13: التدقيق البنكي في التشريع الجزائري

1. الإطار التشريعي والتنظيمي
2. الأهداف التشريعية للتدقيق البنكي
3. آليات وأجهزة الرقابة
4. اللجنة المصرفية
5. المفتشية العامة لبنك الجزائر
6. التدقيق القانوني

خاتمة عامة

قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان
جدول رقم (1)	أهداف الرقابة البنكية
جدول رقم (2)	جدول مقارن بين اتفاقيات بازل
جدول رقم (3)	عرض المعايير الدولية للتدقيقISA

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان
الشكل (1)	مكونات نظام CAMELS وأبعاده في تقييم الأداء المصرفي
الشكل (2)	مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق نموذجCOSO
الشكل (3)	معايير التدقيق الخارجي

الدرس 01: مدخل مفاهيمي إلى المؤسسات البنكية

- **مفهوم البنك**

يعد البنك مؤسسة مالية متخصصة تتولى جمع الأموال الفائضة من الوحدات الاقتصادية التي تمتلك فوائض مالية (الأسر، المؤسسات، الهيئات المختلفة)، ثم إعادة توظيفها في شكل قروض أو استثمارات لفائدة الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز مالي.

تعرف لجنة بازل البنك بأنه مؤسسة مالية تقبل الودائع من الجمهور وتستعملها في منح القروض والاستثمارات المختلفة مع تحمل المخاطر المرتبطة بذلك.

وفقا للتشريع الجزائري، فإن البنوك هي مؤسسات مرخص لها باستقبال الأموال من الجمهور وتقديم مختلف العمليات المصرفية المنصوص عليها قانونا.

- **خصائص المؤسسة البنكية**

تتسم المؤسسة البنكية بمجموعة من الخصائص الأساسية، من أهمها:

- الوساطة المالية: تقوم البنوك بدور الوسيط بين أصحاب الفوائض المالية الذين يرغبون في توظيف أموالهم، وأصحاب العجز المالي الذين يحتاجون إلى التمويل .
- خلق النقود: تساهم البنوك، من خلال عمليات الإقراض، في توليد الودائع وبالتالي خلق النقود الكتابية أو المصرفية داخل الاقتصاد .
- إدارة المخاطر: تواجه البنوك أنواعاً متعددة من المخاطر، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، مما يستدعي اعتماد آليات فعّالة لإدارتها والتحكم فيها .
- الخضوع لرقابة صارمة: بسبب دورها الحيوي في النظام المالي، تخضع البنوك لرقابة دقيقة ومستمرة من قبل السلطات النقدية والهيئات التنظيمية بهدف ضمان استقرار القطاع المصرفي.

- **وظائف البنوك**

تتمثل الوظائف الأساسية للبنوك، بصفة عامة، في مجموعة من المهام الاقتصادية والمالية التي تساهم في سيرورة النشاط الاقتصادي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **تجميع الموارد المالية**
تقوم البنوك باستقطاب المدخرات المالية من مختلف الأعوان الاقتصاديين في شكل ودائع متنوعة، مما يسمح بتعبئة الموارد غير المستعملة وتوجيهها نحو الاستثمار .
2. **تخصيص وتوظيف الموارد**
تعمل البنوك على إعادة توظيف الأموال المجمعة من خلال منح القروض والتمويلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، وفق معايير المخاطر والجدارة الائتمانية .

3. **الوساطة المالية**
تضطلع البنوك بدور الوسيط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز، مما يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد .
4. **خلق النقود الكتابية**
تساهم البنوك التجارية في خلق النقود من خلال عملية منح القروض، وهو ما يؤدي إلى توسيع حجم الودائع داخل النظام المصرفي .
5. **تسيير وسائل الدفع**
تتولى البنوك تنظيم وتسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية عبر وسائل متعددة مثل الشيكات، البطاقات البنكية، والتحويلات الإلكترونية، بما يضمن سرعة وأمان المعاملات .
6. **تقديم خدمات مالية ومصرفية**
تشمل هذه الخدمات الصرف الأجنبي، إدارة الأصول، الاستشارات المالية، وخدمات الحفظ والتأمين على الأموال والأوراق المالية.

- **أنواع المؤسسات البنكية**

تتعدد المؤسسات البنكية وتتنوع وفقاً لطبيعة نشاطها، وأهدافها، والوظائف التي تضطلع بها داخل النظام المالي، وهو ما يعكس تعقيد البنية المصرفية الحديثة. ويمكن تصنيفها بصفة عامة إلى الأنواع التالية:

- **البنوك التجارية** هي مؤسسات مالية تهدف أساساً إلى تحقيق الربح من خلال ممارسة وظيفة الوساطة المالية، حيث تقوم بجمع الودائع من مختلف الأعوان الاقتصاديين وإعادة توظيفها في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل. كما تقدم هذه البنوك مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية مثل وسائل الدفع (الشيكات، البطاقات البنكية، والتحويلات)، وتساهم أيضاً في خلق النقود الكتابية عبر عمليات الإقراض، مما يجعلها عنصراً محورياً في تمويل النشاط الاقتصادي.
- **البنوك الاستثمارية** هي مؤسسات مالية متخصصة في العمليات طويلة الأجل، حيث تركز على تمويل المشاريع الكبرى والبنى التحتية، إضافة إلى تدخلها في أسواق رأس المال من خلال إصدار وتداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. كما تقدم خدمات استشارية مالية للشركات، خاصة فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة، وهي تعتمد بشكل أساسي على تعبئة الموارد من الأسواق المالية بدل الودائع التقليدية.
- **البنك المركزي** هو السلطة النقدية العليا في الدولة، ويتمتع بدور محوري في تنظيم واستقرار النظام المالي. من أهم مهامه إصدار العملة الوطنية، وتنفيذ السياسة النقدية بهدف التحكم في التضخم ودعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى الإشراف على البنوك التجارية وضمان سلامة النظام المصرفي. كما يُعد بنك البنوك من خلال دوره في إعادة تمويل المؤسسات البنكية وتسيير الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي.
- **البنوك المتخصصة** هي مؤسسات مالية تركز على تمويل قطاعات اقتصادية محددة مثل الفلاحة أو الإسكان أو الصناعة، حيث تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الموارد نحو مجالات

ذات أولوية. وغالباً ما تتميز هذه البنوك بطابع تنموي، وقد تخضع في بعض الحالات لتدخل أو دعم من الدولة نظراً لأهميتها في تحقيق السياسات الاقتصادية القطاعية.

- **مخاطر النشاط البنكي**

تتعدد مخاطر النشاط البنكي وتختلف حسب طبيعة العمليات المصرفية، وهو ما يجعلها محوراً أساسياً في بيئة الرقابة والتدقيق البنكي .ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

مخاطر الائتمان: تتمثل في احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك عند الاستحقاق، سواء فيما يتعلق بسداد أصل القرض أو الفوائد. وتُعد هذه المخاطر الأكثر تأثيراً على جودة الأصول البنكية، وتخضع في إطار التدقيق إلى تقييم جودة محافظ القروض، ونسب التعثر، وفعالية سياسات منح الائتمان والضمانات.

مخاطر السيولة: تنشأ عندما يعجز البنك عن توفير السيولة الكافية لمواجهة التزاماته في الآجال المحددة، رغم توفره على أصول قد تكون غير سائلة. ويهتم التدقيق البنكي بفحص مدى احترام نسب السيولة، وهيكل الموارد والاستخدامات، وفعالية إدارة التدفقات النقدية.

المخاطر التشغيلية: تنتج عن قصور في الأنظمة والإجراءات الداخلية، أو أخطاء بشرية، أو أعطال تقنية، أو حتى حالات احتيال داخلي أو خارجي. ويُركز التدقيق في هذا النوع من المخاطر على تقييم نظام الرقابة الداخلية، وفصل المهام، وجودة نظم المعلومات.

مخاطر السوق: ترتبط بتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأدوات المالية، مما قد يؤدي إلى خسائر في المحافظ الاستثمارية أو انخفاض في القيمة السوقية للأصول. ويُعتمد في التدقيق على قياس حساسية المراكز المالية لهذه التقلبات ونماذج تقييم المخاطر.

المخاطر القانونية والتنظيمية: تنشأ عند عدم احترام القوانين والأنظمة المصرفية أو العقود المبرمة مع العملاء، وقد تؤدي إلى غرامات أو نزاعات قضائية. ويشمل التدقيق هنا التحقق من مدى الالتزام بالمعايير التنظيمية الصادرة عن السلطات الرقابية.

المخاطر الاستراتيجية: تتعلق بقرارات التسيير طويلة الأجل، مثل التوسع غير المدروس أو ضعف التخطيط الاستراتيجي، مما قد يؤثر على تنافسية البنك واستدامته. ويركز التدقيق على مدى ملاءمة الخيارات الاستراتيجية مع بيئة السوق.

الدرس 02: الرقابة البنكية وأهدافها

تعدّ الرقابة البنكية أحد أهم آليات الإشراف على النظام المصرفي، حيث تهدف إلى متابعة نشاط البنوك والتأكد من سلامة عملياتها والتزامها بالقوانين والمعايير الاحترازية، بما يضمن استقرار النظام المالي وحماية مصالح المتعاملين.

- **مفهوم الرقابة البنكية**

1. تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBS)

تعرف لجنة بازل الرقابة المصرفية ضمنيًا من خلال مجموع المبادئ والمعايير التي وضعتها لتقوية صلابة النظام المصرفي العالمي، باعتبارها وظيفة إشرافية مستمرة تهدف إلى ضمان سلامة واستقرار البنوك عبر تطبيق إطار احترازي شامل يغطي كفاية رأس المال، والسيولة، وإدارة مختلف أنواع المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية)

ويعكس منظور بازل تحولًا جوهريًا في فلسفة الرقابة المصرفية من رقابة تقليدية قائمة على التحقق اللاحق إلى رقابة استباقية قائمة على الوقاية المسبقة من المخاطر كما يركز هذا الإطار على تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الصدمات المالية عبر اشتراطات كمية صارمة، مثل نسب كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل I و IIوIII، إلى جانب متطلبات نوعية تتعلق بالحوكمة الداخلية، ونظم إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية الفعالة. وبذلك، فإن الرقابة في منظور بازل لا تقتصر على الامتثال، بل تمتد إلى بناء جهاز مصرفي مرن قادر على مواجهة الأزمات النظامية.

2. تعريف صندوق النقد الدولي(IMF)

يقدم صندوق النقد الدولي تصورا موسعا للرقابة المصرفية باعتبارها منظومة متكاملة من الأطر القانونية والمؤسساتية والتنظيمية التي تهدف إلى ضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي، من خلال تمكين السلطات الرقابية من ممارسة إشراف فعال على البنوك، يشمل التقييم المستمر لوضعيتها المالية، وجودة أصولها، ومستوى سيولتها، وقدرتها على مواجهة المخاطر.

ويركز صندوق النقد الدولي على البعد الكلي للرقابة المصرفية، حيث يعتبرها أداة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي العام والحد من المخاطر النظامية التي قد تهدد الاقتصاد ككل. كما يربط فعالية الرقابة بمدى توفر عناصر الحوكمة الرشيدة وشفافية المعلومات المالية، وجودة الإفصاح المحاسبي، إضافة إلى استقلالية الهيئات الرقابية وقدرتها على التدخل المبكر لتصحيح الاختلالات البنكية قبل تفاقمها إلى أزمات مالية .وبهذا المعنى، فإن الرقابة المصرفية في منظور صندوق النقد الدولي لا تُفهم فقط كآلية تقنية، بل كمنظومة مؤسساتية متكاملة ترتبط ارتباطًا وثيقًا باستقرار النظام المالي العالمي.

يمكن اعتبار الرقابة المصرفية نظامًا مؤسساتيًا متكاملًا يجمع بين البعد الاحترازي الجزئي والبعد الاستقراري الكلي فهي تمثل مجموعة من القواعد والمعايير والإجراءات التي تعتمدها السلطات النقدية والهيئات الرقابية بهدف ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، من خلال مراقبة مستمرة لنشاط البنوك، وتقييم مدى التزامها بالمعايير الدولية، وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المالية المختلفة . كما تقوم هذه الرقابة على فلسفة مزدوجة تجمع بين الوقاية المسبقة من المخاطر من جهة، والتدخل التصحيحي عند الضرورة من جهة أخرى.

يتمثل التعريف المتفق عليه للرقابة البنكية في كوهنا تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة والتعليمات الصادرة و للمبادئ التي تم إعدادها، حيث أن الرقابة البنكية تعرب عن مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تسري عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف، بهدف الحفاظ على السلامة المالية للمصارف، توصل إلى تكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي

على قدرة الدولة والثقة بأدائها، وتعد الرقابة البنكية شرطا لاستمرارية البنوك وتأكيد سلامة مراكزها المالية، وبالمبدأ العام هي جزء أساسي من العملية الإدارية بهدف التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يتمان طبقا للخطة الموضوعة

- **أهداف الرقابة البنكية**

تعدّ الرقابة البنكية أداة أساسية لضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وهي لا تمارَس كغاية في حد ذاتها، بل كوظيفة تنظيمية واستراتيجية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والمؤسساتية المتكاملة.

يمكن إبراز هذه الأهداف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): أهداف الرقابة البنكية

الهدف	الشرح
تحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي	ضمان استمرارية الجهاز المصرفي في أداء وظائفه الأساسية (الوساطة المالية ونظام الدفع)، مع الحد من المخاطر النظامية ومنع حدوث الأزمات المالية التي قد تؤثر على الاقتصاد ككل.
حماية المودعين وتعزيز الثقة	حماية أموال المودعين من مخاطر الإفلاس أو التعثر البنكي، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنب ظواهر سحب الودائع الجماعي
رفع كفاءة الجهاز المصرفي	تحسين أداء البنوك من خلال ترشيد القرارات المالية وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بما يحقق كفاءة أعلى في تخصيص الموارد.
الحد من المخاطر النظامية	منع انتقال الأزمات بين المؤسسات المالية عبر ما يُعرف بعدوى الأزمات، وذلك من خلال أدوات احترازية مثل اختبارات الضغط ونسب الملاءة.
تعزيز الشفافية والانضباط المالي	فرض الإفصاح المالي الدقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يعزز الحوكمة المصرفية ويحد من التلاعب المالي وسوء الإدارة.
دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي	استقرار الاقتصاد الوطني من خلال ضمان فعالية الوساطة المالية، وتشجيع الاستثمار، وتقليل التقلبات المالية والاقتصادية.

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية (2012(، BIS، *المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة*

- **أهمية الرقابة البنكية**

تستمد الرقابة البنكية أهميتها من المكانة المحورية التي يحتلها القطاع المصرفي داخل الاقتصاد الوطني، باعتباره الحلقة الرئيسية في النظام المالي والمسؤول عن تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد المالية وإدارة جزء كبير من الكتلة النقدية. وتزداد أهمية الرقابة البنكية مع تعاظم دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية وتزايد درجة الترابط بين المؤسسات المالية محلياً ودولياً.

الأهمية الاقتصادية: يشكل القطاع المصرفي أحد أهم محركات النشاط الاقتصادي، إذ يضطلع بدور أساسي في تمويل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية من خلال منح الائتمان وتخصيص الموارد المالية. ومن هذا المنطلق، تكتسب الرقابة البنكية أهمية خاصة باعتبارها آلية تساهم في ضمان توجيه الأموال نحو الاستخدامات الاقتصادية الأكثر كفاءة، بما يدعم النمو الاقتصادي ويرفع من معدلات الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

الأهمية النقدية: ترتبط الرقابة البنكية ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار النقدي نظراً للدور الذي تؤديه البنوك في خلق النقود المصرفية وإدارة وسائل الدفع والتأثير في حجم السيولة المتداولة داخل الاقتصاد. فالتوسع غير المنضبط في النشاط الائتماني قد يؤدي إلى اختلالات نقدية تنعكس على مستويات الأسعار والقوة الشرائية للعملة الوطنية، مما يجعل الرقابة البنكية عنصراً أساسياً في دعم التوازنات النقدية.

الأهمية المالية: تنبع الأهمية المالية للرقابة البنكية من كون البنوك تشكل العمود الفقري للنظام المالي، حيث تتولى تجميع المدخرات وإعادة توظيفها في مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما أن الترابط القائم بين المؤسسات المالية يجعل أي اضطراب في القطاع المصرفي قابلاً للانتقال إلى بقية مكونات النظام المالي، الأمر الذي يمنح الرقابة البنكية دوراً محورياً في المحافظة على الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة الأسواق المالية.

الأهمية الاستثمارية: تساهم الرقابة البنكية في توفير بيئة مالية مستقرة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على توظيف رؤوس أموالهم في الاقتصاد. فكلما ارتفعت درجة الثقة في الجهاز المصرفي زادت قدرة البنوك على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية، وهو ما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

الأهمية التنموية: تلعب البنوك دوراً مهماً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الموارد اللازمة للمؤسسات والأفراد. لذلك فإن الرقابة البنكية تكتسب بعداً تنموياً يتمثل في دعم قدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه التنموية بكفاءة واستمرارية، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

الأهمية في ظل العولمة المالية: أدى الانفتاح المالي وتزايد الترابط بين الأسواق العالمية إلى تعاظم تأثير الصدمات والأزمات الدولية على الأنظمة المصرفية الوطنية. وفي هذا السياق أصبحت الرقابة البنكية ضرورة اقتصادية واستراتيجية لضمان قدرة البنوك على التكيف مع المتغيرات الدولية والمحافظة على تنافسيتها واستقرارها في بيئة مالية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

- **أنواع الرقابة البنكية**

تتعدد أنواع الرقابة البنكية باختلاف المعيار المعتمد في التصنيف، فقد تصنف وفقاً لمصدرها، أو وفقاً لتوقيت ممارستها، أو وفقاً لنطاق تطبيقها. ويهدف هذا التنوع إلى تحقيق رقابة شاملة ومتكاملة على النشاط المصرفي. (Freixas, 2008)

1. الرقابة حسب المصدر:

يقوم هذا التصنيف على أساس الجهة التي تمارس الرقابة، وتنقسم إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية.

الرقابة الداخلية: تمثل الرقابة الداخلية مجموعة الآليات التنظيمية والإجرائية التي تعتمدها المؤسسة المصرفية لضمان حسن إدارة مواردها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية. وتعد هذه الرقابة خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المصرفية، حيث تنبع من داخل البنك نفسه وتمارس بشكل مستمر من قبل الإدارة العليا ومختلف الوحدات التنظيمية.

تستند أهمية الرقابة الداخلية إلى نظرية الوكالة التي تفترض وجود تعارض محتمل بين مصالح المساهمين والإدارة التنفيذية، الأمر الذي يستوجب وجود آليات رقابية تضمن توجيه القرارات الإدارية نحو تحقيق أهداف المؤسسة بدلاً من تحقيق مصالح فردية. كما ترتبط الرقابة الداخلية بمشكلة عدم تماثل المعلومات التي تعتبر من أبرز خصائص النشاط المصرفي، حيث لا يمتلك جميع الأطراف نفس المستوى من المعلومات حول العمليات والمخاطر.

من منظور اقتصادي، تساهم الرقابة الداخلية في تخفيض تكاليف الوكالة وتقليص احتمالات الغش والتلاعب وسوء استخدام الموارد، كما تساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تعتمد عليها مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات. وتزداد أهميتها في البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظراً لارتفاع درجة الرفع المالي (Levier financier) واعتماد البنوك على أموال الغير بشكل كبير.

الرقابة الخارجية: يقصد بالرقابة الخارجية مختلف أشكال الرقابة التي تمارسها جهات مستقلة عن البنك، سواء كانت سلطات رقابية رسمية كالبنك المركزي أو جهات مهنية مستقلة كمحافظي الحسابات.

تستمد الرقابة الخارجية أهميتها من الطبيعة الخاصة للنشاط المصرفي الذي يتسم بوجود تأثيرات خارجية تمتد آثارها إلى الاقتصاد ككل. فإفلاس بنك واحد لا يؤثر فقط على مساهميه أو عملائه، بل قد يمتد تأثيره إلى بقية المؤسسات المالية من خلال ما يعرف بظاهرة العدوى المالية.

تهدف الرقابة الخارجية إلى معالجة اختلالات السوق الناتجة عن عدم تماثل المعلومات والمخاطر الأخلاقية وذلك من خلال فرض قواعد الإفصاح والشفافية ومراقبة مدى التزام البنوك بالمعايير التنظيمية والاحترازية. كما تساهم في تعزيز الثقة العامة في النظام المصرفي، والتي تعد أحد المقومات الأساسية لاستقرار القطاع المالي.

2. الرقابة حسب أسلوب الممارسة:

وفقاً لهذا المعيار تنقسم الرقابة البنكية إلى رقابة مكتبية ورقابة ميدانية.

الرقابة المكتبية:

تعتمد الرقابة المكتبية على تحليل البيانات والتقارير الدورية التي تقدمها البنوك للسلطات الرقابية. وتشمل هذه البيانات القوائم المالية، وتقارير السيولة، وتقارير الملاءة المالية، ومؤشرات الربحية، ومستويات التعرض للمخاطر.

تقوم هذه الرقابة على استخدام أدوات التحليل المالي والإحصائي بهدف تقييم الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية واكتشاف الاختلالات المحتملة قبل تفاقمها. كما تعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية

والمالية مثل معدل كفاية رأس المال، ونسبة القروض المتعثرة، ونسبة السيولة، والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

تتميز الرقابة المكتبية بكونها تسمح بالمتابعة المستمرة للنشاط المصرفي وتوفر للسلطات الرقابية إمكانية الإنذار المبكر للكشف عن مواطن الضعف قبل تحولها إلى أزمات حقيقية.

الرقابة الميدانية:

تمثل الرقابة الميدانية الجانب العملي للإشراف المصرفي، حيث تقوم السلطات الرقابية بإجراء عمليات تفتيش مباشرة داخل المؤسسات المصرفية للتحقق من صحة المعلومات المقدمة في التقارير الدورية.

تسمح هذه الرقابة بفحص جودة الأصول المصرفية، وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتحليل كفاءة إدارة المخاطر، ومدى احترام البنك للمتطلبات التنظيمية والاحترازية. كما تمكن من تقييم الجوانب النوعية التي يصعب قياسها من خلال المؤشرات الكمية فقط، مثل جودة الحوكمة وكفاءة الإدارة وثقافة إدارة المخاطر.

تكتسب الرقابة الميدانية أهمية خاصة في القطاع المصرفي لأنها تمكن السلطات الرقابية من تجاوز القيود المرتبطة بالمعلومات غير الكاملة أو المضللة، وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين البنوك والجهات المشرفة عليها.

3. الرقابة حسب التوقيت:

وفقاً لمعيار الزمن الذي تمارس فيه الرقابة يمكن التمييز بين الرقابة الوقائية والرقابة العلاجية.

الرقابة الوقائية:

تمثل الرقابة الوقائية المقاربة الحديثة للإشراف المصرفي، حيث تقوم على مبدأ استباق المخاطر بدلاً من التدخل بعد وقوعها. وتهدف إلى منع تشكل الاختلالات المالية التي قد تؤدي إلى تعثر المؤسسات المصرفية أو تهدد استقرار النظام المالي.

تستند هذه الرقابة إلى منهج إدارة المخاطر، الذي يعتمد على تحديد مصادر الخطر المحتملة وتقييم آثارها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها. كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الاستقرار المالي الذي أصبح يشكل أحد الأهداف الرئيسية للسلطات النقدية والرقابية في مختلف دول العالم.

الرقابة العلاجية:

تتدخل الرقابة العلاجية بعد ظهور الاختلالات أو اكتشاف المخالفات، وتهدف إلى احتواء آثارها ومنع انتقالها إلى بقية النظام المالي. ومن الناحية الاقتصادية، تمثل الرقابة العلاجية آلية لتقليص التكلفة الاقتصادية للأزمات المصرفية، إذ تسعى إلى إعادة التوازن المالي للمؤسسات المتعثرة وتقليل الخسائر التي قد يتحملها المودعون أو الاقتصاد الوطني. وتشمل إجراءاتها إعادة الرسملة، وإعادة الهيكلة، وفرض برامج تصحيحية، أو حتى اللجوء إلى التصفية المنظمة عند الضرورة.

4. الرقابة حسب نطاق التطبيق:

يقوم هذا التصنيف على نطاق المخاطر التي تستهدفها الرقابة، وتنقسم إلى رقابة احترازية جزئية ورقابة احترازية كلية.

الرقابة الاحترازية الجزئية: تركز الرقابة الاحترازية الجزئية على سلامة كل مؤسسة مصرفية على حدة، وتهدف إلى حماية المودعين وضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

ويستند هذا النوع من الرقابة إلى تقييم مؤشرات السلامة المالية للبنك، مثل كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول ومستوى الربحية. ويعكس هذا التوجه الفلسفة التقليدية للإشراف المصرفي التي تعتبر أن استقرار النظام المالي يتحقق من خلال ضمان سلامة كل مؤسسة على حدة.

الرقابة الاحترازية الكلية: ظهرت الرقابة الاحترازية الكلية بشكل بارز بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، عندما تبين أن سلامة المؤسسات الفردية لا تضمن بالضرورة استقرار النظام المالي ككل. تركز هذه الرقابة على المخاطر النظامية التي تنشأ نتيجة الترابط بين المؤسسات المالية والأسواق المختلفة، كما تهتم بدراسة الدورات المالية والائتمانية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي. وتهدف إلى الحد من تراكم المخاطر على مستوى النظام المالي بأكمله من خلال استخدام أدوات احترازية كلية مثل الهوامش الرأسمالية الدورية والقيود المفروضة على التوسع الائتماني.

تعد الرقابة الاحترازية الكلية اليوم أحد أهم الاتجاهات الحديثة في الفكر الرقابي المصرفي، لأنها تربط بين سلامة القطاع المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، وتجعل من الرقابة البنكية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وليس مجرد وسيلة لمراقبة البنوك فقط.

الدرس 03: أدوات الرقابة البنكية

تعتمد السلطات الرقابية على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية التي تسمح بتقييم سلامة المؤسسات المصرفية وقياس مستوى تعرضها للمخاطر والكشف المبكر عن الاختلالات المحتملة. كما تستند هذه الأدوات إلى إطار تنظيمي دولي تم تطويره من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تعزيز الاستقرار المالي العالمي وتوحيد المعايير الرقابية بين مختلف الدول.

- مفهوم أدوات الرقابة البنكية

يقصد بأدوات الرقابة البنكية مجموعة الوسائل والإجراءات والتقنيات التي تعتمدها السلطات الرقابية المختصة لمتابعة نشاط البنوك، وتقييم أوضاعها المالية والإدارية، والتأكد من مدى التزامها بالقوانين والأنظمة المصرفية المعمول بها. كما تتيح هذه الأدوات قياس مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك بمختلف أنواعها، والكشف المبكر عن أي اختلالات أو مؤشرات ضعف قد تهدد استقرارها أو تؤثر على سلامة النظام المالي ككل . (Greuning, 2020)

تكتسب هذه الأدوات أهمية متزايدة في ظل التحول نحو نموذج الرقابة القائم على المخاطر، حيث يتم التركيز على تحديد مصادر الخطر، وتقييم درجة تأثيرها واحتمال وقوعها، بما يسمح للجهات الرقابية باتخاذ تدابير وقائية واستباقية للحد من آثارها وتعزيز استقرار القطاع المصرفي.

- **أهم أدوات الرقابة**

التقارير الدورية والإفصاح المصرفي

تعدّ التقارير الدورية والإفصاح المصرفي من الأدوات الجوهرية في منظومة الرقابة البنكية غير المباشرة، إذ تقوم على إلزام البنوك بتقديم بيانات مالية ومحاسبية وإحصائية مفصلة بشكل دوري ومنتظم وفق معايير موحدة تحددها السلطات الرقابية. وتشمل هذه البيانات القوائم المالية، مؤشرات الربحية، نسب السيولة، جودة الأصول، ومستويات التعرض لمختلف أنواع المخاطر. وتكمن الأهمية الاقتصادية لهذه الأداة في كونها تُحوّل المعلومات الخاصة داخل البنك إلى معلومات قابلة للرقابة والتحليل، مما يقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تُعد من أهم أسباب عدم كفاءة الأسواق المالية. كما يسمح هذا النظام ببناء قاعدة بيانات رقابية تمكن السلطات من تحليل تطور المخاطر على مستوى كل بنك وعلى مستوى النظام المالي ككل. ومن جهة أخرى، يُساهم الإفصاح في تعزيز الانضباط السوقي ، حيث يؤدي نشر المعلومات إلى تمكين المستثمرين والمودعين من تقييم سلوك البنوك، مما يفرض عليها قيودًا غير مباشرة تدفعها نحو مزيد من الحذر في تحمل المخاطر وتحسين إدارتها . (BCBS, 2023)

المعايير والنسب الاحترازية

تمثل المعايير والنسب الاحترازية أحد أهم الأدوات الكمية في الرقابة البنكية، حيث تهدف إلى ضبط العلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر التي تتحملها البنوك. وتقوم هذه الأداة على مبدأ أساسي في الاقتصاد المالي يتمثل في أن البنوك، بحكم طبيعتها القائمة على تحويل الودائع إلى قروض، تميل إلى خلق مستويات مرتفعة من المخاطر، مما يستوجب فرض قيود تنظيمية تحد من هذا السلوك. ويتم ذلك من خلال اعتماد مفهوم الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث يُطلب من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال يتناسب مع درجة المخاطر التي

تتعرض لها. وتشمل هذه المعايير نسبة كفاية رأس المال، نسب السيولة، وحدود التركّز الائتماني. وتكمن وظيفتها الأساسية في تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، والحد من السلوكيات المضاربة، وتقليل احتمالات الإفلاس البنكي، وبالتالي حماية الاستقرار المالي على المستوى الكلي.

أنظمة الإنذار المبكر

تعد أنظمة الإنذار المبكر من الأدوات التحليلية المتقدمة التي تعتمد على النماذج الإحصائية والاقتصادية لتوقع الأزمات البنكية قبل وقوعها. وتقوم هذه الأنظمة على تحليل مجموعة من المؤشرات الرائدة مثل نمو الائتمان، تراجع الربحية، ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وتدهور مؤشرات السيولة. ويتم دمج هذه المتغيرات داخل نماذج قياسية مثل نماذج Logit و Probit لتقدير احتمال حدوث أزمة مصرفية في المستقبل. وتكمن القيمة الاقتصادية لهذه الأداة في انتقالها من منطق الرقابة التفاعلية إلى الرقابة الاستباقية مما يسمح للسلطات النقدية بالتدخل المبكر عبر إجراءات تصحيحية قبل تفاقم الاختلالات. كما تساهم هذه الأنظمة في تقليل التكلفة الاقتصادية للأزمات المصرفية التي غالبًا ما تكون مرتفعة جدًا عند وقوعها.

الرقابة الميدانية

تمثل الرقابة الميدانية آلية رقابية مباشرة تعتمد على الزيارات التفتيشية داخل المؤسسات البنكية بهدف التحقق من صحة ودقة المعلومات المقدمة في التقارير الدورية. وتتيح هذه الأداة تقييمًا واقعيًا وشاملاً لوضعية البنك من خلال فحص جودة الأصول، فعالية أنظمة الحوكمة، وكفاءة إدارة المخاطر. كما تسمح بالكشف عن المخاطر غير الظاهرة في البيانات المحاسبية، مثل سوء الإدارة، التلاعب في التصنيفات الائتمانية، أو ضعف الرقابة الداخلية. وتكمن أهميتها الاقتصادية في كونها تُقلل من "الانحراف المعلوماتي الذي قد ينشأ عن اعتماد الرقابة المكتبية فقط، مما يجعلها عنصرًا مكملًا ضروريًا لتحقيق رقابة فعالة.

الحوكمة وإدارة المخاطر

تركز هذه الأداة على البعد النوعي للأداء المصرفي، حيث تهدف إلى تقييم فعالية نظام الحوكمة داخل البنوك وقدرتها على إدارة المخاطر المختلفة بشكل عقلاني. وتشمل عملية التقييم دراسة استقلالية مجالس الإدارة، كفاءة لجان التدقيق، جودة نظم الرقابة الداخلية، ومدى فعالية عملية اتخاذ القرار. كما يتم تحليل قدرة البنك على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية. ومن الناحية الاقتصادية، ترتبط الحوكمة الجيدة بمفهوم "تعارض المصالح، حيث تهدف إلى تقليل الفجوة بين أهداف الإدارة وأهداف المساهمين والمودعين، وبالتالي الحد من السلوكيات المفرطة في المخاطرة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

اختبارات الضغط

تُعد اختبارات الضغط أدوات تحليلية متقدمة تقوم على محاكاة سيناريوهات اقتصادية ومالية صادمة تهدف إلى قياس قدرة البنوك على الصمود في ظروف غير مستقرة. وتشمل هذه السيناريوهات الركود الاقتصادي، ارتفاع أسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف، أو أزمات السيولة الحادة. ويتم من خلالها تقييم قدرة البنك على امتصاص الخسائر والحفاظ على مستويات كفاية رأس المال والسيولة. وتكمن أهميتها في كونها تسمح بتحديد نقاط الضعف الهيكلية في النظام المصرفي، كما تُستخدم كأداة لدعم القرار الرقابي في إطار الرقابة الاحترازية الكلية، خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر النظامية.

نظام CAMELS

نظام CAMELS من أهم أدوات التقييم الرقابي الشامل للبنوك، حيث يهدف إلى تحويل البيانات المالية إلى تصنيف رقابي يعكس درجة سلامة البنك وقدرته على مواجهة المخاطر.

يعتمد هذا النظام على ستة عناصر رئيسية: كفاية رأس المال التي تقيس قدرة البنك على امتصاص الخسائر، وجودة الأصول التي تعكس مستوى القروض المتعثرة، وجودة الإدارة التي تقيس فعالية الحوكمة واتخاذ القرار، والربحية التي توضح قدرة البنك على تحقيق أرباح مستدامة، والسيولة التي تعكس القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وأخيرًا حساسية مخاطر السوق التي تقيس مدى تأثر البنك بتقلبات أسعار الفائدة والصرف والأصول المالية(System, 1996) .

وفي المجمل، يسمح نظام CAMELS بتقييم شامل للبنوك وتصنيفها رقابيا بما يساعد السلطات الإشرافية على اتخاذ قرارات مناسبة مثل التدخل المبكر أو التشديد الرقابي لضمان الاستقرار المالي.

الشكل 1: مكونات نظام CAMELS وأبعاده في تقييم الأداء المصرفي

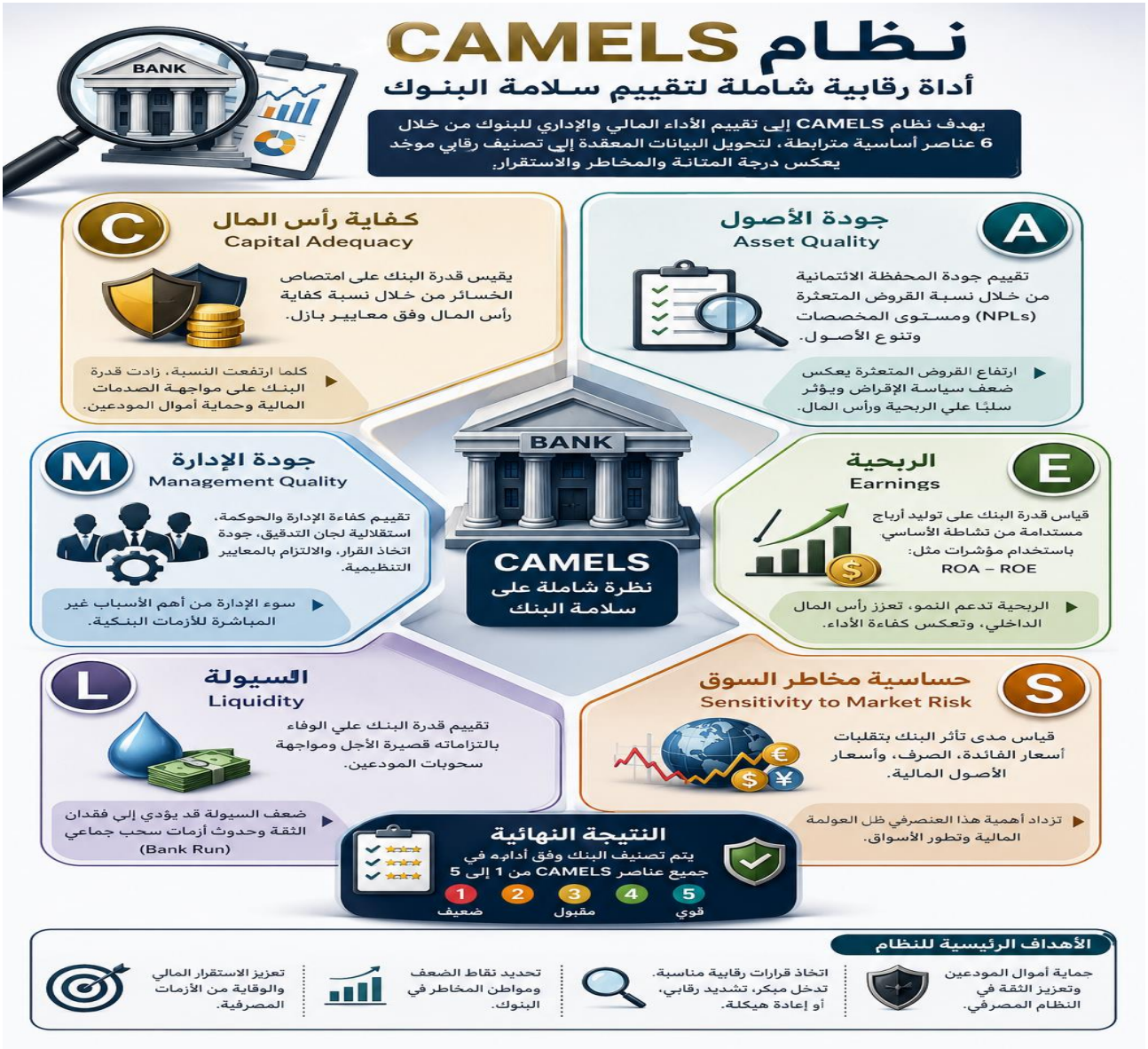

المصدر:مقتبس من النظام الرقابي CAMELS المعتمد من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

الرقابة على الامتثال

تمثل أحد أهم أبعاد الرقابة الحديثة، حيث تهدف إلى ضمان التزام البنوك بالإطار القانوني والتنظيمي والاحترازي، ليس فقط من منظور مالي، بل أيضًا من منظور قانوني وأخلاقي. ويكتسب هذا النوع من الرقابة أهمية متزايدة بسبب تعقيد النظام المالي العالمي وارتفاع مخاطر الجرائم المالية.

يركز هذا النوع من الرقابة على عدة محاور أساسية:

- مكافحة غسل الأموال: منع إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي. وتشمل هذه الإجراءات التحقق من هوية العملاء، مراقبة العمليات المشبوهة، وتحليل مصادر الأموال.
- مكافحة تمويل الإرهاب: حيث يتم تتبع التدفقات المالية التي قد ترتبط بجهات أو أنشطة غير قانونية، مع التعاون مع السلطات الوطنية والدولية لتبادل المعلومات.
- الامتثال التنظيمي: يشمل التزام البنوك بالقوانين المصرفية، تعليمات البنوك المركزية، ومعايير بازل، إضافة إلى قواعد الشفافية والإفصاح.
- حماية المستهلك المالي: من خلال ضمان شفافية العقود البنكية، ومنع الممارسات التعسفية، وضمان عدالة الخدمات المالية.

وهذا من اجل:

- تقليل المخاطر القانونية
- تعزيز الثقة في النظام المالي
- دعم الاستقرار المالي عبر منع دخول الأموال غير المشروعة
- تحسين سمعة النظام المصرفي داخليًا ودوليًا

الامتثال لا يعتبر مجرد التزام قانوني، بل هو عنصر أساسي في إدارة المخاطر الشاملة داخل البنوك.

- **لجنة بازل للرقابة المصرفية**
- **نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية**

هي إحدى أهم الهيئات الدولية المتخصصة في وضع المعايير الرقابية المنظمة للنشاط المصرفي. وقد أُنشئت سنة 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشر، في أعقاب الاضطرابات التي شهدها النظام المالي الدولي خلال بداية السبعينيات، ولا سيما بعد انهيار بنك "هيرستات" الألماني الذي كشف عن محدودية التنسيق الرقابي بين الدول وعجز الأنظمة الوطنية عن مواجهة المخاطر المصرفية ذات البعد الدولي. وقد أدى ذلك إلى إدراك متزايد لأهمية وضع إطار رقابي دولي موحد يهدف إلى تعزيز سلامة المؤسسات المصرفية وتدعيم استقرار النظام المالي العالمي.

تعمل اللجنة تحت مظلة بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، الذي يُعد بمثابة بنك البنوك المركزية، حيث يوفر الإطار المؤسسي اللازم لاجتماعات اللجنة وأعمالها. ورغم أن قرارات لجنة بازل لا تتمتع بصفة الإلزام القانوني، فإن توصياتها ومعاييرها أصبحت تشكل مرجعًا أساسيًا تعتمد عليه معظم الدول في تطوير تشريعاتها وأنظمتها الرقابية المصرفية.

- مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية

لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) هي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي العالمي. وقد تم تأسيسها من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام 1974، ويقع مقرها الرئيسي حالياً في بازل بسويسرا. وتوفر اللجنة منتدى للتعاون وتبادل المعلومات بين المشرفين المصرفيين في البلدان الأعضاء، بهدف تطوير المعايير والمبادئ التوجيهية المصرفية العالمية(Supervision, 2024) .

تعمل اللجنة على تطوير وتعزيز تنفيذ المعايير واللوائح والمبادئ التوجيهية الإشرافية الفعالة للبنوك في جميع أنحاء العالم. وينصب تركيزها الأساسي على ضمان احتفاظ البنوك بمستويات كافية من رأس المال لامتصاص الخسائر، واتباع ممارسات كافية لإدارة المخاطر، والالتزام بالمبادئ المحاسبية المعترف بها. تشتهر اللجنة بمعاييرها المصرفية الدولية الرئيسية، مثل اتفاقيات بازل، والتي توفر إطارًا لتنظيم مختلف جوانب العمل المصرفي، بما في ذلك كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ومتطلبات الإفصاح. ومن خلال جهودها، تلعب لجنة بازل دورًا حاسمًا في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الدولي.

لا تمارس اللجنة رقابة مباشرة على البنوك، وإنما تعمل على إصدار التوصيات والمعايير والمبادئ التوجيهية التي تطبقها السلطات الرقابية الوطنية وفق خصوصيات أنظمتها المصرفية. ومن ثمّ، فإن دورها يتمثل في توحيد الرؤى الرقابية وتقريب الممارسات التنظيمية بين مختلف الدول، بما يحد من فرص التحايل التنظيمي ويعزز تكافؤ المنافسة بين المؤسسات المصرفية.

- **اتفاقيات بازل**

اتفاقية بازل الأولى (Bâle I) لسنة 1988

ظهرت اتفاقية بازل الأولى في فترة تميزت بتزايد المنافسة بين البنوك الدولية واتساع حجم المعاملات المالية العابرة للحدود، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستويات المخاطر المصرفية. وقد لاحظت السلطات الرقابية آنذاك

وجود تباين كبير في متطلبات رأس المال بين الدول، الأمر الذي منح بعض البنوك مزايا تنافسية غير عادلة وزاد من هشاشة النظام المصرفي العالمي.

وجاءت الاتفاقية بهدف وضع معيار دولي موحد لكفاية رأس المال يضمن حدًا أدنى من الحماية ضد الخسائر المحتملة. وقد اعتمدت على مبدأ أساسي يتمثل في ضرورة احتفاظ البنوك بنسبة لا تقل عن 8% من رأس المال مقارنة بالأصول المرجحة بالمخاطر. وتم تصنيف الأصول إلى فئات مختلفة وفق درجة خطورتها، بحيث تُمنح الأصول الحكومية أوزانًا منخفضة، بينما تُعطى القروض التجارية أوزانًا أعلى.

تكمن الأهمية الاقتصادية لهذه الاتفاقية في أنها رسخت لأول مرة العلاقة بين رأس المال والمخاطر، حيث أصبح رأس المال يُنظر إليه كوسيلة لامتصاص الخسائر غير المتوقعة وحماية المودعين. كما ساهمت في توحيد المعايير الرقابية بين الدول وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الدولي. غير أن اعتمادها على تصنيفات مبسطة للمخاطر وعدم أخذها بعين الاعتبار للمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق جعلها غير قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية.

اتفاقية بازل الثانية (Bâle II) لسنة 2004

مع التطور الكبير للأسواق المالية وظهور أدوات مالية أكثر تعقيدًا، برزت الحاجة إلى إطار رقابي أكثر تطورًا من بازل الأولى. لذلك جاءت بازل الثانية بهدف تحسين قياس المخاطر وربط متطلبات رأس المال بالمستوى الحقيقي للمخاطر التي تتحملها البنوك.

واعتمدت الاتفاقية على فلسفة جديدة تقوم على أن كفاية رأس المال لا ينبغي أن تُحدد وفق قواعد موحدة فقط، بل يجب أن تعكس طبيعة المخاطر الخاصة بكل بنك. ومن هنا تأسست الاتفاقية على ثلاثة أركان مترابطة.

يتمثل الركن الأول في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، حيث توسع نطاق المخاطر المشمولة ليشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وقد سمحت الاتفاقية للبنوك باستخدام نماذج داخلية متطورة لقياس المخاطر، مما وفر قدرًا أكبر من الدقة في احتساب متطلبات رأس المال.

أما الركن الثاني فهو المراجعة الرقابية، الذي يمنح السلطات الرقابية صلاحيات أوسع لتقييم مدى كفاية رأس المال وأنظمة إدارة المخاطر داخل البنوك، وعدم الاكتفاء بالحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية.

ويتمثل الركن الثالث في الانضباط السوقي، حيث ركز على تعزيز الشفافية والإفصاح المالي بهدف تمكين المستثمرين والمودعين من تقييم الوضعية الحقيقية للبنوك، وبالتالي ممارسة ضغط سوقي يدفعها إلى تحسين أدائها وإدارة مخاطرها بشكل أكثر فعالية.

ورغم التطور النوعي الذي حققته بازل الثانية، إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كشفت عن عدة نقاط ضعف، أبرزها الاعتماد المفرط على النماذج الداخلية ووكالات التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى عدم اهتمامها الكافي بالمخاطر النظامية والسيولة.

اتفاقية بازل الثالثة (Bâle III) لسنة 2010

جاءت بازل الثالثة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي اعتُبرت أكبر اختبار للنظام المصرفي منذ الكساد العظيم. فقد أظهرت الأزمة أن العديد من البنوك كانت تمتلك نسبًا مقبولة من رأس المال وفق معايير بازل

الثانية، لكنها في الواقع كانت ضعيفة أمام الصدمات بسبب رداءة جودة رأس المال ونقص السيولة والاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل.

لذلك هدفت بازل الثالثة إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات من خلال إصلاحات عميقة شملت رأس المال والسيولة والرافعة المالية.

فيما يتعلق برأس المال، ركزت الاتفاقية على تحسين جودة رأس المال من خلال إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الأساسي، باعتباره الأكثر قدرة على امتصاص الخسائر. كما فرضت إنشاء هامش الحفاظ على رأس المال لضمان توفر احتياطيات إضافية يمكن استخدامها في أوقات الأزمات.

واستحدثت الاتفاقية أيضًا الهامش الرأسمالي المضاد للدورة الاقتصادية الذي يهدف إلى الحد من التوسع الائتماني المفرط خلال فترات الازدهار الاقتصادي، وبالتالي تقليل احتمالات تكوين فقاعات مالية.

ومن أبرز مستجدات بازل الثالثة إدخال نسبة الرافعة المالية التي تهدف إلى الحد من الاعتماد المفرط على الاقتراض، حيث تُعد وسيلة مكملة لمتطلبات رأس المال التقليدية.

أما في مجال السيولة، فقد وضعت الاتفاقية معيارين جديدين هما:

- نسبة تغطية السيولة التي تضمن قدرة البنك على مواجهة ضغوط السيولة قصيرة الأجل .
- نسبة صافي التمويل المستقر التي تهدف إلى تعزيز استقرار مصادر التمويل على المدى الطويل .

وقد شكلت هذه الإصلاحات تحولًا جوهريًا في الفكر الرقابي، حيث انتقل التركيز من سلامة كل بنك على حدة إلى تعزيز قدرة النظام المالي بأكمله على مواجهة الصدمات.

جدول رقم (2): جدول مقارن بين اتفاقيات بازل

	اتفاقية بازل الأولى	اتفاقية بازل الثانية	اتفاقية بازل الثالثة
الهدف الرئيسي	تعزيز الملاءة المالية للبنوك من خلال تحديد حد أدنى لرأس المال.	ربط رأس المال بدرجة المخاطر الفعلية التي تواجهها البنوك.	تعزيز قدرة البنوك على الصمود أمام الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي.
التركيز الأساسي	كفاية رأس المال	إدارة المخاطر وكفاية رأس المال	رأس المال، السيولة، والرافعة المالية.
المخاطر المشمولة	المخاطر الائتمانية فقط بشكل أساسي.	المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية	جميع المخاطر مع التركيز على المخاطر النظامية والسيولة
الرقابة الإشرافية	محدودة نسبيًا	تعزيز دور السلطات الرقابية من خلال المراجعة الرقابية	توسيع الرقابة وربطها بالاستقرار المالي الكلي
الإفصاح والشفافية	محدود	ركيزة أساسية من خلال الانضباط السوقي	تعزيز أكبر للشفافية والإفصاح

لرؤية الرقابية	التركيز على سلامة كل بنك على حدة	التركيز على إدارة مخاطر المؤسسة المصرفية	الجمع بين الرقابة الجزئية والرقابة الاحترازية الكلية
أبرز نقاط القوة	توحيد معايير كفاية رأس المال دوليًا	تحسين قياس المخاطر وتعزيز الرقابة والإفصاح	تعزيز متانة البنوك وتحسين إدارة السيولة والحد من المخاطر النظامية

المصدر :إعداد الباحث اعتمادًا على وثائق لجنة بازل للرقابة المصرفية

- **أبرز الانتقادات الموجهة لاتفاقيات بازل**

على الرغم من الأهمية الكبيرة لاتفاقيات بازل في تعزيز الاستقرار المصرفي وتطوير الممارسات الرقابية على المستوى الدولي، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات. فقد اعتُبرت اتفاقية بازل الأولى محدودة الفعالية بسبب اعتمادها على تصنيف مبسط للمخاطر وتركيزها أساسًا على المخاطر الائتمانية دون مراعاة بقية المخاطر المصرفية. أما اتفاقية بازل الثانية، فرغم تطورها من حيث قياس المخاطر، فقد وُجهت إليها انتقادات بسبب تعقيد متطلباتها واعتمادها الكبير على النماذج الداخلية للبنوك ووكالات التصنيف الائتماني، الأمر الذي ساهم في التقليل من تقدير بعض المخاطر قبل الأزمة المالية العالمية. وفيما يخص اتفاقية بازل الثالثة، فقد أُخذ عليها ارتفاع تكاليف الامتثال لمتطلباتها المتعلقة برأس المال والسيولة، خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى احتمال تأثير هذه المتطلبات على القدرة الإقراضية للبنوك وتقليص حجم التمويل الموجه للاقتصاد الحقيقي. كما يرى بعض الباحثين أن تطبيق معايير بازل بصورة موحدة قد لا يراعي الخصوصيات الاقتصادية والمالية للدول النامية، مما يحد من فعالية هذه المعايير في بعض البيئات المصرفية.

الدرس 04: تشخيص نظام الرقابة الداخلية في البنوك

أصبحت الرقابة الداخلية في البنوك من أهم الركائز التي تستند إليها الإدارة المصرفية الحديثة لضمان سلامة العمليات المالية وحماية الأصول وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. وتزداد أهمية هذا النظام في القطاع البنكي بالنظر إلى طبيعة النشاط المصرفي القائم على إدارة الأموال وتحمل المخاطر المختلفة، الأمر الذي يستوجب وجود آليات رقابية فعالة تضمن الامتثال للتشريعات والتنظيمات المصرفية وتحد من فرص الغش والأخطاء والخسائر المحتملة. ومن هذا المنطلق، يُعد تشخيص نظام الرقابة الداخلية خطوة أساسية لتقييم مدى فعاليته وقدرته على مواجهة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.

- **مفهوم نظام الرقابة الداخلية**

تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية-

نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة (Experts-Comptables, 1977)

تعريف اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين

تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها، الموضوعة من طرف الإدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة، ضمان احترام سياسات التسيير، حماية الأصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجلة بقدر الإمكان

الرقابة الداخلية تتضمن الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المنسقة التي تستخدمها الوحدة لحماية الموارد ومراجعة دقة البيانات المالية والإدارية وإمكانية الاعتماد عليها والتشجيع على الالتزام بالسياسات الموضوعة وتحقيق الخطط والأهداف المحددة مسبقا

- **أهداف نظام الرقابة الداخلية**

يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في ضمان سلامة النشاط المصرفي وتحسين أداء المؤسسة، ومن أبرز هذه الأهداف

1. **حماية أصول المؤسسة**

يعد الحفاظ على أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها، وذلك من خلال وضع إجراءات تنظيمية ورقابية تضمن حمايتها من الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستعمال. وتشمل هذه الحماية مختلف الأصول المادية والمالية والمعلوماتية، حيث يتم اعتماد وسائل رقابية مناسبة مثل الفصل بين المهام، والتفويض المحدد للصلاحيات، والجرد الدوري، والرقابة على العمليات المالية. وتساهم هذه الإجراءات في الحد من المخاطر التشغيلية وتعزيز سلامة الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة في تحقيق أهدافها.

2. **ضمان صحة ودقة المعلومات**

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى توفير معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار. فكلما كانت المعلومات المنتجة أكثر دقة وموضوعية، زادت درجة الثقة في القوائم والتقارير المالية، سواء من قبل الإدارة أو المساهمين أو الجهات الرقابية. كما تساهم الرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء المحاسبية والتلاعبات المحتملة، مما يعزز مصداقية المعلومات ويضمن التعبير الصادق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

3. تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد

يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين استغلال الموارد البشرية والمالية والتقنية المتاحة للمؤسسة، من خلال ضمان تنفيذ العمليات بطريقة اقتصادية ومنظمة تتوافق مع الأهداف المسطرة. كما يساعد على ترشيد النفقات، والحد من الهدر وسوء استخدام الموارد، وتحسين جودة الأداء والإنتاجية. ومن ثمّ، فإن الرقابة الداخلية لا تقتصر على الجانب الوقائي فقط، بل تعد أداة إدارية تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.

4. ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة

يهدف نظام الرقابة الداخلية كذلك إلى التأكد من احترام المؤسسة لمختلف القوانين والتشريعات والتعليمات التنظيمية المعمول بها، سواء كانت محاسبية أو ضريبية أو مصرفية. ويساعد هذا الهدف على تجنب العقوبات والمخاطر القانونية وحماية سمعة المؤسسة، خاصة في القطاع البنكي الذي يخضع لرقابة تنظيمية صارمة.

5. دعم إدارة المخاطر وتحقيق الأهداف الاستراتيجية

في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة، أصبح نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لإدارة المخاطر، حيث يساهم في تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها ومراقبتها بشكل مستمر. كما يساعد الإدارة على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بكفاءة وفعالية، مما يعزز استمراريتها واستقرارها على المدى الطويل.

- **مكونات نظام الرقابة الداخلية**

ينظر إلى نظام الرقابة الداخلية في البنوك باعتباره منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والآليات التنظيمية التي تهدف إلى ضمان تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية والرقابية للمؤسسة المصرفية. ووفقًا لإطار COSO، يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات أساسية مترابطة ومتكاملة، حيث يعتمد نجاح كل مكون على فعالية المكونات الأخرى.

1. البيئة الرقابية

تعد البيئة الرقابية الأساس الذي يقوم عليه نظام الرقابة الداخلية، إذ تمثل المناخ التنظيمي والثقافة المؤسسية التي تُمارس في إطارها الأنشطة الرقابية المختلفة. وتعكس البيئة الرقابية درجة التزام الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمبادئ النزاهة والشفافية والأخلاقيات المهنية، كما تحدد مستوى الوعي الرقابي داخل المؤسسة.

تشمل البيئة الرقابية مجموعة من العناصر المهمة مثل الهيكل التنظيمي، وتوزيع السلطات والمسؤوليات، وسياسات إدارة الموارد البشرية، ومدى استقلالية وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي. كما تؤثر كفاءة الإدارة العليا بشكل مباشر على فعالية البيئة الرقابية، لأن الإدارة هي التي تضع القيم المؤسسية وتحدد درجة الالتزام بالقواعد والإجراءات. وفي القطاع البنكي، تكتسب البيئة الرقابية أهمية خاصة نظرًا لحساسية العمليات

المصرفية وحجم المخاطر المرتبطة بها، حيث يؤدي ضعفها إلى زيادة احتمالات الغش والتلاعب وسوء استخدام الموارد.

2. **تقييم المخاطر**

هو عملية منهجية تهدف إلى تحديد وتحليل المخاطر التي قد تعيق تحقيق أهداف البنك، وتقدير احتمالية حدوثها وآثارها المحتملة. ويُعتبر هذا المكون محورًا أساسيًا في الرقابة الداخلية الحديثة، خاصة في ظل الانتقال نحو الرقابة القائمة على المخاطر.

تشمل المخاطر التي تواجه البنوك المخاطر الائتمانية الناتجة عن تعثر المقترضين، ومخاطر السوق المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية الناتجة عن الأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية، إضافة إلى المخاطر القانونية ومخاطر السمعة. وتسمح عملية تقييم المخاطر للإدارة بتحديد أولوياتها الرقابية وتوجيه الموارد نحو المجالات الأكثر تعرضًا للخطر. كما تساعد على تطوير استراتيجيات وقائية تحد من احتمالية وقوع المخاطر أو تقلل من آثارها السلبية عند حدوثها.

3. **الأنشطة الرقابية**

تمثل الأنشطة الرقابية مجموعة السياسات والإجراءات العملية التي يتم تطبيقها للحد من المخاطر وضمان تنفيذ العمليات وفقًا للأهداف المحددة. وتُعد هذه الأنشطة الوسيلة التنفيذية التي تترجم السياسات الرقابية إلى ممارسات يومية داخل البنك.

تشمل الأنشطة الرقابية العديد من الإجراءات مثل الفصل بين المهام، بحيث لا يتمكن موظف واحد من تنفيذ العملية بالكامل دون رقابة، والموافقات المسبقة على العمليات الحساسة، والتفويضات الإدارية، والمطابقات والتسويات الدورية للحسابات، والجرد المنتظم للأصول، والرقابة على الأنظمة المعلوماتية. كما تتضمن إجراءات التحقق من صحة العمليات والبيانات المالية قبل اعتمادها. وتُساهم هذه الأنشطة في الحد من الأخطاء والتجاوزات وضمان سلامة المعاملات المصرفية وحماية أصول البنك.

4. **المعلومات والاتصال**

يعتمد نجاح الرقابة الداخلية على توفر معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، ولذلك يعد نظام المعلومات والاتصال أحد المكونات الأساسية للرقابة الداخلية. ويهدف هذا المكون إلى ضمان جمع البيانات المتعلقة بالعمليات المصرفية ومعالجتها وإيصالها إلى الجهات المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة.

يشمل ذلك نظم المعلومات المحاسبية والمالية، وقواعد البيانات، والتقارير الإدارية والرقابية، إضافة إلى قنوات الاتصال الداخلية والخارجية. فداخليًا، يجب أن تتدفق المعلومات بين مختلف المستويات الإدارية بشكل يضمن فهم الموظفين لمسؤولياتهم الرقابية. أما خارجيًا، فيجب توفير معلومات دقيقة للسلطات الرقابية والمساهمين وأصحاب المصالح. وتزداد أهمية هذا المكون في البيئة المصرفية الحديثة مع توسع استخدام التكنولوجيا الرقمية والأنظمة الإلكترونية التي تتطلب تدفقًا سريعًا وآمنًا للمعلومات.

5. **المتابعة والتقييم**

تتمثل المتابعة والتقييم في عملية المراقبة المستمرة لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من فعاليته وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة. ويهدف هذا المكون إلى الكشف عن نقاط الضعف أو أوجه القصور في النظام الرقابي واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

تتم المتابعة من خلال أنشطة يومية يمارسها المسؤولون داخل البنك، إضافة إلى عمليات التقييم الدوري التي تقوم بها وحدات التدقيق الداخلي أو الجهات الرقابية المستقلة. كما تشمل مراجعة مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وتحليل نتائج التقارير الرقابية ومتابعة تنفيذ التوصيات التصحيحية. وتكمن أهمية هذا المكون في ضمان التطوير المستمر لنظام الرقابة الداخلية وقدرته على التكيف مع التغيرات التنظيمية والتكنولوجية والاقتصادية التي تؤثر على النشاط المصرفي.

- **نموذج COSO للرقابة الداخلية**

هو إطار متكامل للرقابة الداخلية يهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها من خلال توفير درجة معقولة من التأكيد بشأن فعالية العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية. ويقوم هذا النموذج على اعتبار الرقابة الداخلية عملية مستمرة ومتكاملة يشترك فيها مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع العاملين داخل المؤسسة، وليست مجرد مجموعة من الإجراءات أو التعليمات المنفصلة(COSO, 2013) .

كما يتميز نموذج COSO بنظرته الشمولية للرقابة الداخلية، حيث يربط بين الأهداف المؤسسية والمخاطر والأنشطة الرقابية، مما يجعله أداة فعالة لتقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، وخاصة البنوك التي تواجه مستويات مرتفعة من المخاطر.

الشكل 2: مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق نموذجCOSO

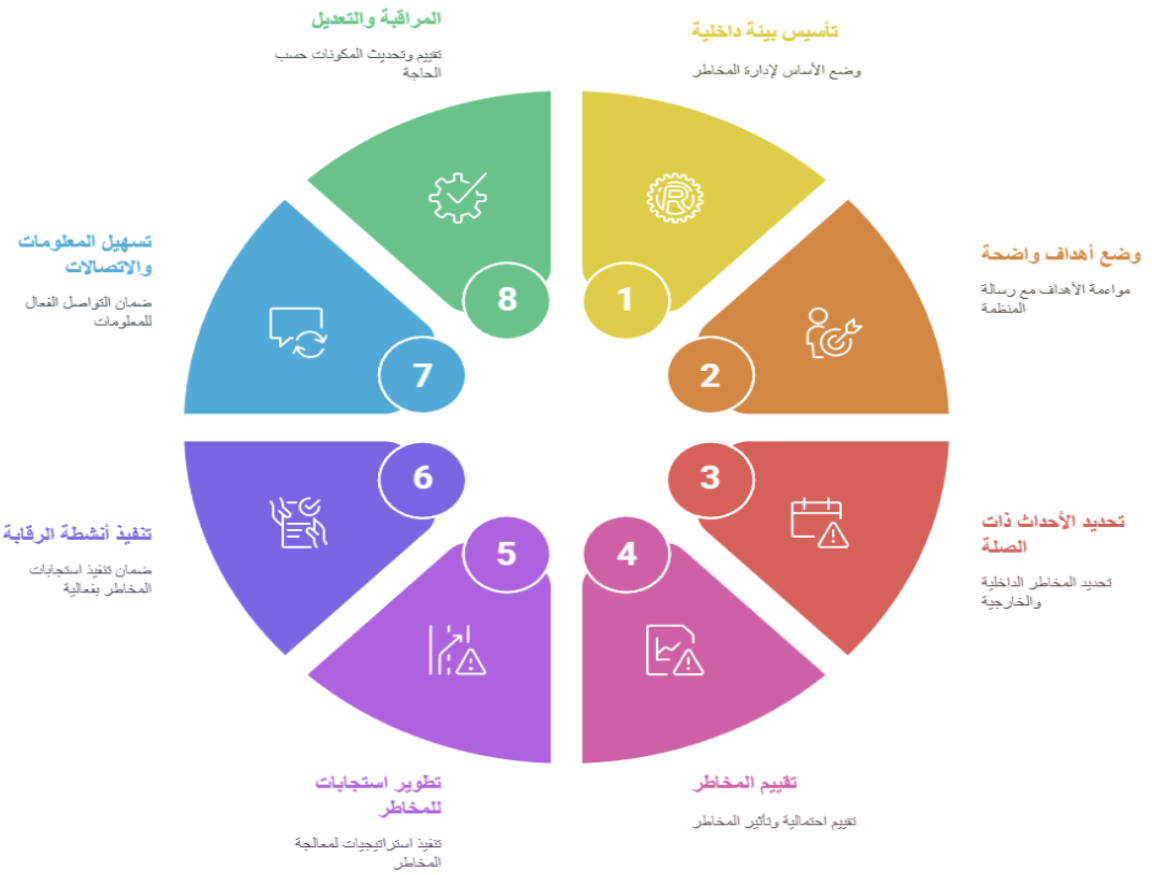

المصدر :إعداد الباحث اعتمادًا على إطار COSO للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

- **الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية وفق النظام رقم 11-08**

شهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة الانفتاح المالي والعولمة وتزايد تعقيد المعاملات البنكية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية. وفي ظل هذه التحولات، أصبحت الرقابة الداخلية إحدى الركائز الأساسية لضمان سلامة النشاط المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي، إذ لم تعد تقتصر على اكتشاف الأخطاء أو حالات الغش، بل أصبحت نظامًا متكاملاً لإدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة المصرفية وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

في الجزائر، حظيت الرقابة الداخلية باهتمام متزايد من قبل السلطات النقدية والرقابية، خاصة بعد الإصلاحات المصرفية التي عرفها القطاع المالي في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق وتكييف المنظومة المصرفية مع المعايير الدولية للرقابة والإشراف المصرفي. وتجسد هذا الاهتمام من خلال صدور الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والذي منح لبنك الجزائر واللجنة المصرفية صلاحيات واسعة في مجال الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية.

في هذا الإطار أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يمثل المرجع التنظيمي الأساسي الذي يحدد مكونات وأهداف وآليات الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الجزائرية. ويعكس هذا النظام تبني السلطات الجزائرية للمقاربة الحديثة القائمة على إدارة المخاطر والرقابة الاحترازية، بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية(.بنك الجزائر، 2011)

- **أهداف الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية**

تعد الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والوسائل التنظيمية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والرقابية والاحترازية. وقد نص النظام رقم 11-08 على مجموعة من الأهداف التي تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى تحقيقها بصورة مستمرة، بما يضمن سلامة النشاط المصرفي وحماية الاستقرار المالي.

يتمثل الهدف الأول في التحكم في النشاطات المصرفية من خلال ضمان تنفيذ العمليات البنكية وفق السياسات المعتمدة والمعايير المحددة مسبقًا. ويقصد بالتحكم هنا قدرة الإدارة على توجيه مختلف الأنشطة المصرفية ومتابعتها وتقييم نتائجها بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المصرفية. ويكتسي هذا الهدف أهمية خاصة في البنوك الجزائرية بالنظر إلى تنوع العمليات المصرفية وتشعبها وارتباطها بمستويات مختلفة من المخاطر.

كما تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان السير الحسن للعمليات المصرفية من خلال التحقق من سلامة الإجراءات المعتمدة وكفاءة مسارات اتخاذ القرار وفعالية آليات التنفيذ والمتابعة. ويساهم ذلك في تقليص الأخطاء التشغيلية والحد من حالات الغش والاختلاس وتعزيز جودة الخدمات المصرفية المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين.

من بين الأهداف الأساسية أيضًا إدارة المخاطر المصرفية، حيث أصبحت الرقابة الداخلية في الفكر المصرفي الحديث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم إدارة المخاطر. فالبنك لا يسعى إلى القضاء على المخاطر بشكل نهائي، وإنما إلى تحديدها وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها ضمن الحدود المقبولة. ولهذا أوجب النظام رقم 11-08 على البنوك الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها، بما في ذلك المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق والسيولة وعدم المطابقة.

كما تسعى الرقابة الداخلية إلى ضمان الامتثال التنظيمي من خلال التأكد من احترام القوانين والتشريعات والتنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر واللجنة المصرفية والسلطات العمومية. ويكتسي هذا الهدف أهمية متزايدة في ظل التطور المستمر للإطار القانوني المنظم للقطاع المالي وظهور متطلبات جديدة مرتبطة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المعطيات والحوكمة المصرفية.

تشمل أهداف الرقابة الداخلية كذلك تعزيز موثوقية المعلومات المالية والمحاسبية، إذ تشكل المعلومات الدقيقة والموثوقة أساسًا لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة. ولذلك يحرص النظام الجزائري على ضمان جودة البيانات المالية المنشورة أو الموجهة إلى الهيئات الرقابية بما يعزز الشفافية والثقة في النظام المصرفي.

من الناحية الاقتصادية، تهدف الرقابة الداخلية إلى حماية أصول البنك وتعظيم كفاءة استخدام الموارد .فالبنوك تدير موارد مالية ضخمة تمثل في جزء كبير منها أموال المودعين، مما يستوجب توفير أنظمة رقابية فعالة تضمن حمايتها من الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستعمال. كما تسهم الرقابة الداخلية في تحسين الكفاءة التشغيلية وترشيد استخدام الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية بما يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة المصرفية . (بنك الجزائر، 2011، المواد 4 إلى 7)

- **المخاطر المصرفية محل الرقابة وفق النظام رقم 11-08**

تعتمد الرقابة المصرفية الحديثة على مفهوم أساسي يتمثل في أن استقرار البنك يرتبط بقدرته على إدارة المخاطر التي تواجهه. ولذلك تبنى المشرع الجزائري من خلال النظام رقم 11-08 منهجية شاملة تقوم على تحديد مختلف المخاطر المصرفية وإخضاعها للقياس والمراقبة والمتابعة المستمرة.

- **مخاطر الائتمان**

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية بحكم الدور الأساسي الذي تؤديه في تمويل الاقتصاد الوطني. ويقصد بها احتمال عجز المقترض أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية في الآجال المحددة، مما يؤدي إلى خسائر مباشرة أو غير مباشرة للبنك.

تكتسب هذه المخاطر أهمية خاصة في الجزائر بالنظر إلى الحجم الكبير للقروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، إضافة إلى برامج تمويل الاستثمار والمشاريع التنموية. ولهذا يفرض النظام 11-08 على البنوك اعتماد آليات دقيقة لدراسة الجدارة الائتمانية للزبائن وتحليل قدرتهم على السداد ومتابعة تطور محافظ القروض بشكل دوري.

- **مخاطر التركيز**

تنشأ مخاطر التركيز عندما يتركز جزء كبير من محفظة القروض لدى عميل واحد أو مجموعة مترابطة من العملاء أو داخل قطاع اقتصادي معين. ويؤدي هذا التركز إلى زيادة هشاشة البنك أمام الصدمات الاقتصادية التي قد تصيب ذلك العميل أو القطاع.

في الاقتصاد الجزائري تبرز أهمية هذه المخاطر بسبب التركيز النسبي للتمويل البنكي في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل المحروقات والأشغال العمومية والتجارة الخارجية، وهو ما يدفع السلطات الرقابية إلى فرض حدود قصوى للتمركز الائتماني وفق قواعد الحذر المصرفي.

- **مخاطر السوق**

تشير مخاطر السوق إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأدوات المالية. ورغم أن السوق المالية الجزائرية ما تزال محدودة مقارنة بالأسواق الدولية، إلا أن انفتاح الاقتصاد الوطني وتطور المعاملات الخارجية جعلا البنوك الجزائرية أكثر تعرضًا لهذا النوع من المخاطر، خاصة فيما يتعلق بتقلبات أسعار الصرف.

- **مخاطر السيولة**

تمثل مخاطر السيولة احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند الاستحقاق دون تكبد خسائر كبيرة. وتُعد السيولة من أهم عناصر الثقة في النشاط المصرفي، إذ إن أي اضطراب في قدرة البنك على توفير الأموال للمودعين قد يؤدي إلى أزمة ثقة تهدد استقراره.

في الجزائر يولي بنك الجزائر أهمية كبيرة لإدارة السيولة من خلال فرض نسب تنظيمية ومتابعة دورية لوضعية السيولة داخل البنوك، بما يضمن المحافظة على التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.

- **المخاطر التشغيلية**

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناتجة عن قصور أو فشل العمليات الداخلية أو الأنظمة المعلوماتية أو الموارد البشرية أو نتيجة عوامل خارجية. وتشمل هذه المخاطر حالات الغش الداخلي والخارجي والأخطاء البشرية والأعطال التقنية والكوارث الطبيعية.

وقد ازدادت أهمية هذه المخاطر في البنوك الجزائرية مع توسع استخدام التكنولوجيا المصرفية والرقمنة والخدمات البنكية الإلكترونية، مما جعل الأمن السيبراني واستمرارية النشاط من الأولويات الأساسية للرقابة الداخلية.

- **الهيئات المكلفة بالرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية**

يعتمد نجاح نظام الرقابة الداخلية في البنوك على وجود هيكل مؤسسي واضح يحدد المسؤوليات ويضمن الفصل بين الوظائف الرقابية والتنفيذية، بما يعزز مبادئ الحوكمة المصرفية ويقلل من تضارب المصالح. وفي

الجزائر، نص النظام رقم 11-08 على مجموعة من الهيئات الأساسية التي تتولى الإشراف على فعالية الرقابة الداخلية.

1. الجهاز التنفيذي

يمثل الجهاز التنفيذي السلطة المسؤولة عن التسيير اليومي للبنك، وهو المسؤول عن تحديد الاستراتيجية التشغيلية وتطبيق السياسات المعتمدة. ويضطلع هذا الجهاز بدور محوري في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال ضمان تنفيذ الإجراءات الرقابية ومتابعة المخاطر المصرفية .في السياق الجزائري، يُحمّل النظام المصرفي الجهاز التنفيذي مسؤولية مباشرة عن سلامة العمليات البنكية، بما في ذلك الالتزام بالقوانين الصادرة عن بنك الجزائر، وتطبيق قواعد الحذر، وضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في جميع المستويات التنظيمية.

2. هيئة المداولة

تتمثل هيئة المداولة في مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة، وهي الجهة التي تتولى الإشراف الاستراتيجي على نشاط البنك. وتتمثل وظيفتها الأساسية في المصادقة على السياسات العامة ومراقبة أداء الجهاز التنفيذي .في الجزائر تُعتبر هيئة المداولة عنصرًا أساسيًا في نظام الحوكمة المصرفية، حيث تساهم في تقييم فعالية الرقابة الداخلية ومراقبة مستوى المخاطر المصرفية، كما تُلزم بمراجعة التقارير الدورية المتعلقة بالنشاط الرقابي.

3. لجنة التدقيق

تعد لجنة التدقيق إحدى أهم آليات الحوكمة الحديثة داخل البنوك، حيث تتولى دعم هيئة المداولة في مهام الرقابة والتقييم. وتشمل مهامها التحقق من دقة المعلومات المالية، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم مدى فعالية إدارة المخاطر .في الجزائر، يفرض النظام 11-08 إنشاء لجنة تدقيق مستقلة عن الجهاز التنفيذي لضمان الموضوعية والشفافية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تقليص مخاطر عدم الامتثال وتحسين جودة المعلومات المالية.

- **مكونات جهاز الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية**

يعد جهاز الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية منظومة متكاملة تضم مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تعمل بشكل مترابط لضمان التحكم في المخاطر وتحقيق الامتثال والشفافية. وقد حدد النظام رقم 11-08 أربع مكونات رئيسية لهذا الجهاز.

- **نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية**

يهدف هذا النظام إلى التأكد من أن جميع العمليات المصرفية تتم وفق الإجراءات المعتمدة والمعايير التنظيمية. ويشمل الرقابة الدائمة والرقابة الدورية، بما يسمح بالكشف المبكر عن الانحرافات وتصحيحها .في السياق الجزائري، يُعتبر هذا النظام أداة أساسية لضمان سلامة المعاملات البنكية، خاصة في ظل توسع النشاط المصرفي وتعقد العمليات المالية.

- **نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات**

يهدف هذا النظام إلى ضمان جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية والمالية. ويعتمد على مسار تدقيق يسمح بتتبع العمليات من مصدرها إلى غاية إدراجها في القوائم المالية .يكتسي هذا النظام أهمية كبيرة في الجزائر نظرًا لاعتماد السلطات الرقابية على البيانات المالية في تقييم الوضعية الحقيقية للبنوك واتخاذ القرارات الاحترازية.

- **أنظمة قياس المخاطر والنتائج**

تستخدم هذه الأنظمة لتحديد وقياس مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. كما تسمح بتقييم الأداء المالي وربحية العمليات .في الجزائر، يعد هذا النظام جزءًا من التحول نحو الرقابة المبنية على المخاطر، بما يتماشى مع معايير بازل الدولية.

- **أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر**

تهدف هذه الأنظمة إلى وضع حدود داخلية للمخاطر ومراقبة مدى احترامها بشكل مستمر. كما تتضمن إجراءات للتدخل عند تجاوز هذه الحدود يعتبر هذا العنصر من أهم ركائز الاستقرار المصرفي في الجزائر، حيث يسمح بمنع الأزمات قبل وقوعها من خلال الرقابة الاستباقية.

- **رقابة المطابقة في النظام المصرفي الجزائري**

تعتبر رقابة المطابقة أحد أهم مكونات الرقابة الداخلية، وتهدف إلى التأكد من التزام البنوك بالقوانين والتنظيمات والمعايير الأخلاقية والمهنية. في الجزائر، فرض النظام 11-08 إنشاء وظيفة مستقلة للمطابقة داخل البنوك، تتولى متابعة احترام النصوص التشريعية والتنظيمية، خاصة تلك المتعلقة بالشفافية، تضارب المصالح، وحماية الزبائن. كما تشمل رقابة المطابقة متابعة تطورات الإطار القانوني، وتحديث الإجراءات الداخلية بما يتماشى مع المستجدات التنظيمية، إضافة إلى تقييم مخاطر عدم الامتثال التي قد تؤدي إلى عقوبات مالية أو قانونية أو مساس بسمعة البنك.

- **مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر**

في إطار التزامات الجزائر الدولية، خاصة توصيات مجموعة العمل المالي(GAFI) ، أدمج النظام 11-08 متطلبات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ضمن منظومة الرقابة الداخلية.

تقوم البنوك الجزائرية بواجب العناية الواجبة تجاه الزبائن، من خلال التحقق من هويتهم، وتصنيفهم حسب درجة المخاطر، ومراقبة العمليات المالية المشبوهة. كما تلزم البنوك بوضع أنظمة إنذار مبكر لرصد العمليات غير العادية، والإبلاغ عنها للسلطات المختصة، مع الاحتفاظ بجميع البيانات والوثائق لفترات قانونية محددة. يعتبر هذا الإطار جزءًا من السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى حماية النظام المالي من المخاطر غير المشروعة وتعزيز الثقة الدولية في القطاع المصرفي الوطني.

الدرس 05: منهجية تقييم نظام الرقابة الداخلية

منهجية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي إطار عمل منظم يتبعه المدقق (داخلي أو خارجي) لتشخيص كفاءة الإجراءات المطبقة في المؤسسة .تبدأ بالتوثيق والفهم، مروراً بتقييم المخاطر واختبارات الرقابة، وصولاً إلى إعداد تقرير التشخيص النهائي لتوجيه استراتيجية التدقيق(Messier, 2022)

- **مراحل التقييم**

تمر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية بعدة مراحل منهجية متتابعة، تهدف إلى الانتقال من الفهم النظري للنظام إلى إصدار حكم مهني حول فعاليته وقدرته على الحد من المخاطر.

1. مرحلة جمع الإجراءات

تهدف هذه المرحلة إلى جمع كافة المعلومات والبيانات التي تساعد المراجع على فهم الأنظمة والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة، حيث يهتم بدراسة مختلف التعليمات المتعلقة بتنفيذ العمليات، والوثائق المستخدمة، ومحتواها، وطرق تداولها وحفظها، بالإضافة إلى إجراءات الترخيص والمصادقة وتسجيل المعلومات اللازمة لتسيير النشاط ومراقبته.

كما تشمل هذه المرحلة التعرف على كيفية توزيع المسؤوليات والصلاحيات داخل المؤسسة، وطبيعة تدفق المعلومات بين الأقسام المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات تختلف من وظيفة إلى أخرى ومن قسم إلى آخر حسب طبيعة النشاط، لذلك يتطلب وصف الإجراءات عقد مقابلات وجلسات مع المسؤولين والعاملين المعنيين لفهم طريقة تنفيذ العمليات بشكل دقيق.

تعد هذه المرحلة أساسية لأنها تمكّن المراجع من تكوين تصور شامل حول بيئة الرقابة الداخلية المعتمدة داخل المؤسسة.

2. مرحلة اختبارات الفهم

بعد الانتهاء من جمع ووصف الإجراءات، يقوم المراجع بإجراء اختبارات الفهم بهدف التأكد من مدى تطابق الإجراءات الموصوفة مع الواقع العملي داخل المؤسسة. ويتم ذلك من خلال تتبع العمليات منذ بدايتها إلى نهايتها، مع الاعتماد على الاستفسارات الشفهية وفحص بعض العمليات والوثائق.

يعرف هذا النوع من الاختبارات باختبارات التطابق، حيث يسمح للمراجع بالتأكد من أن النظام الموصوف يتم تطبيقه فعليًا داخل المؤسسة كما هو موضح في الوثائق والإجراءات الرسمية.

في حالة اكتشاف اختلافات أو أخطاء، يقوم المراجع بتصحيح وصف النظام وإعادة الاختبارات من جديد. كما يتم تكرار هذه الاختبارات دورياً للتأكد من عدم حدوث تغييرات جوهرية في النظام الرقابي مقارنة بالفترات السابقة.

3. مرحلة التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

استنادًا إلى المعلومات والنتائج المتحصل عليها من المرحلتين السابقتين، يقوم المراجع بإجراء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة في تصميم النظام الرقابي.

يركز هذا التقييم على مدى ملاءمة التنظيم والإجراءات الموضوعة داخل المؤسسة، دون التحقق في هذه المرحلة من مدى التطبيق الفعلي لها من طرف العاملين.

لإنجاز هذا التقييم، يعتمد المراجع على مجموعة من الأدوات والأساليب، من أهمها:

- قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية
- الخرائط التنظيمية .
- الوصف السردي للإجراءات .
- مخططات تدفق العمليات .

في نهاية هذه المرحلة، يقوم المراجع بإعداد ورقة تقييم تتضمن أهداف الإجراءات الرقابية ومدى قدرتها على الحد من المخاطر المحتملة.

4. مرحلة اختبارات الاستمرارية

تهدف اختبارات الاستمرارية إلى التأكد من أن نقاط القوة التي تم اكتشافها خلال التقييم الأولي تُطبق فعليًا داخل المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة، وليست مجرد إجراءات شكلية موجودة على الورق فقط.

يقوم المراجع خلال هذه المرحلة بفحص مدى التزام العاملين بتطبيق الإجراءات الرقابية، والتأكد من أن النظام يعمل بصفة دائمة دون انقطاعات أو اختلالات قد تؤثر على فعاليته.

تسمح هذه الاختبارات للمراجع بالحصول على درجة أكبر من الثقة في نظام الرقابة الداخلية، كما تساعده على تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه عند إعداد برنامج التدقيق النهائي وتقليص حجم الاختبارات التفصيلية.

5. التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

يمثل التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية المرحلة التي يقوم فيها المدقق بتجميع وتحليل مختلف النتائج والملاحظات المتوصل إليها خلال مراحل التقييم السابقة، قصد تكوين رؤية شاملة حول مدى فعالية النظام الرقابي داخل المؤسسة ومدى قدرته على تحقيق أهدافه في حماية الأصول وضمان مصداقية المعلومات المالية.

من خلال اختبارات الاستمرارية يتمكن المدقق من التأكد مما إذا كانت نقاط القوة التي تم تحديدها خلال التقييم الأولي تُطبق فعليًا وبصفة منتظمة، أو أنها مجرد إجراءات شكلية غير مفعّلة في الواقع العملي. كما تسمح هذه المرحلة بالكشف عن أوجه القصور والاختلالات التي قد تؤثر على سلامة العمليات ومصداقية المعلومات المالية.

يقوم المدقق في هذه المرحلة بتحليل مختلف النتائج المتعلقة بما يلي:

- حالات سوء تطبيق الإجراءات الرقابية .
- غياب بعض الضوابط الرقابية الأساسية .
- عدم احترام مبدأ الفصل بين المهام .
- ضعف إجراءات الترخيص والمصادقة .
- القصور في أنظمة التوثيق والمتابعة .
- الاختلالات التي قد تؤدي إلى أخطاء أو حالات غش وتلاعب .

كما يأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف التي تم اكتشافها خلال التقييم الأولي للنظام، بالإضافة إلى الانحرافات التي أظهرتها اختبارات الرقابة والاستمرارية، من أجل تحديد مدى تأثيرها على موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية.

في نهاية هذه المرحلة، يقوم المدقق بإعداد وثيقة شاملة تُعرف عادة بـ الوثيقة التحليلية لتقييم نظام الرقابة الداخلية، تتضمن عرضًا مفصلًا لنقاط القوة والضعف داخل النظام الرقابي، وتحليل آثارها المحتملة على جودة المعلومات المالية، ومدى تأثيرها على مخاطر التدقيق.

تتضمن هذه الوثيقة مجموعة من التوصيات والإجراءات التصحيحية المقترحة بهدف:

- تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية .
- تعزيز حماية أصول المؤسسة .
- تقليص مخاطر الأخطاء والغش .
- رفع مستوى الشفافية والحوكمة .
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية .

إن التقييم النهائي لا يقتصر على تشخيص الاختلالات فقط، بل يمثل أداة تحليلية وتوجيهية تساعد الإدارة على تطوير النظام الرقابي وتحسين الأداء الإداري والمالي للمؤسسة.

- اختبارات الرقابة.

يقصد باختبارات الرقابة مجموعة الإجراءات التي يقوم بها المراجع للتحقق من أن الضوابط الرقابية المعتمدة داخل المؤسسة تعمل بكفاءة وفعالية خلال الفترة محل التدقيق، وأن العاملين يلتزمون بتطبيقها وفق السياسات والتعليمات المحددة. (IAASB, 2023)

كما تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من قدرة النظام الرقابي على:

- منع الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها .
- اكتشاف الأخطاء عند حدوثها .
- تصحيح الاختلالات في الوقت المناسب .
- حماية أصول المؤسسة ومواردها .
- ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية .

- **أنواع اختبارات الرقابة**

تصنف اختبارات الرقابة وفقًا لطبيعة ما يراد التحقق منه داخل النظام الرقابي، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. **اختبار الوجود**

يركز هذا الاختبار على التحقق من وجود الضوابط الرقابية فعليًا داخل المؤسسة، وعدم بقائها في مستوى التصور النظري أو الوثائق التنظيمية فقط .ويعتبر هذا الاختبار خطوة أولى للتأكد من أن النظام الرقابي ليس شكليًا، بل مُجسّد داخل الإجراءات اليومية.

مثال :التأكد من وجود توقيع مسؤول المخول على أوامر الدفع أو اعتماد الفواتير قبل تنفيذ العمليات.

2. **اختبار التطبيق**

يهدف إلى التحقق من أن الإجراءات الرقابية لا تقتصر على الوجود، بل يتم تطبيقها فعليًا أثناء تنفيذ العمليات اليومية وفق ما هو منصوص عليه في السياسات الداخلية .ويُعد هذا الاختبار أكثر عمقًا من اختبار الوجود، لأنه يقيس مدى التزام الأعوان الإداريين والماليين بالإجراءات التنظيمية.

مثال :فحص عينة من العمليات للتأكد من احترام إجراءات المصادقة والترخيص قبل التنفيذ.

3. **اختبار الاستمرارية**

يعنى هذا الاختبار بقياس مدى انتظام تطبيق الإجراءات الرقابية عبر الزمن، أي التأكد من أنها ليست تطبيقًا ظرفيًا أو مؤقتًا، بل ممارسة دائمة ومستمرة خلال الفترة المالية محل التدقيق .ويكتسي هذا النوع أهمية خاصة لأنه يكشف عن مدى استقرار النظام الرقابي في مواجهة الضغوط التشغيلية.

مثال :مراجعة عمليات تمت خلال فترات زمنية مختلفة للتحقق من استمرارية تطبيق نفس مستويات الرقابة.

4. **اختبار الفعالية**

يهدف إلى تقييم القدرة الحقيقية للإجراء الرقابي على تحقيق أهدافه الجوهرية، والمتمثلة في منع الأخطاء والانحرافات أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب .ويركز هذا الاختبار على النتائج وليس فقط على الشكل أو التطبيق، مما يجعله الأكثر ارتباطًا بجودة النظام الرقابي.

مثال :تقييم مدى فعالية الرقابة على المخزون في الحد من حالات الاختلاس أو الفقد غير المبرر.

- **أساليب تنفيذ اختبارات الرقابة**

يعتمد المراجع في تنفيذ اختبارات الرقابة على مجموعة من الأساليب المهنية التي تمكّنه من جمع أدلة تدقيق كافية وموثوقة، تسمح له بتكوين حكم مهني حول فعالية النظام الرقابي. ومن أهم هذه الأساليب:

1. **الملاحظة المباشرة**

تقوم هذه الطريقة على قيام المراجع بمراقبة تنفيذ العمليات داخل المؤسسة في وقت حدوثها، بهدف التأكد من مدى احترام الإجراءات الرقابية على أرض الواقع .وتُعد من الأساليب القوية لأنها تسمح برصد التطبيق الفعلي دون تدخل في مسار العملية.

مثال :متابعة عملية الجرد الفعلي للمخزون أو مراقبة إجراءات اعتماد الصرف.

2. **فحص المستندات والسجلات**

يرتكز هذا الأسلوب على تحليل الوثائق المحاسبية والإدارية للتحقق من وجود أدلة مادية تثبت تطبيق الرقابة الداخلية، مثل التواقيع، الاعتمادات، وسلاسل المعالجة .ويُعد هذا الأسلوب حجر الأساس في عملية التدقيق، لأنه يوفر أدلة موضوعية قابلة للتحقق.

مثال :مراجعة أوامر الشراء، الفواتير، وسجلات الجرد للتحقق من اكتمال إجراءات المصادقة.

3. **الاستفسارات والمقابلات**

يعتمد المراجع على إجراء حوارات منظمة أو غير رسمية مع المسؤولين والعاملين داخل مختلف المصالح، بهدف فهم كيفية تطبيق الإجراءات الرقابية وتفسير بعض الممارسات التشغيلية .ورغم أن هذا الأسلوب لا يُعد دليلًا حاسمًا بمفرده، إلا أنه يساعد في توجيه الاختبارات الأخرى وتفسير نتائجها.

4. **إعادة التنفيذ**

يقوم المراجع بإعادة تنفيذ بعض الإجراءات الرقابية بشكل مستقل، بهدف التحقق من صحة العمليات ودقة تطبيقها داخل النظام.

يعتبر هذا الأسلوب من أقوى وسائل الإثبات المهني، لأنه يتيح اختبار النتائج بطريقة مباشرة.

مثال :إعادة احتساب عمليات محاسبية أو التحقق من صحة تسويات مالية.

5. **اختبار العينات**

يعتمد هذا الأسلوب على اختيار عينة ممثلة من العمليات المالية أو الإدارية، لفحص مدى التزامها بالإجراءات الرقابية.

يعد هذا الأسلوب وسيلة فعالة لتحقيق التوازن بين الدقة والاقتصاد في الوقت والجهد، خاصة في المؤسسات ذات الحجم الكبير.

- **إعداد تقرير التشخيص**

يعتبر تقرير التشخيص المرحلة النهائية ضمن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية في إطار التدقيق والرقابة البنكية، حيث يقوم المدقق البنكي أو المراجع بتجميع نتائج أعمال الفحص والاختبار التي تم تنفيذها وفقًا لمتطلبات المراجعة الاحترازية، بهدف إصدار حكم مهني حول مدى سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة المصرفية(Arens, 2023) .

يعتمد هذا التقرير على مجموعة الأدلة التي تم الحصول عليها خلال مختلف مراحل التدقيق، بما في ذلك فهم البيئة البنكية، تقييم المخاطر المصرفية، واختبارات الرقابة والاستمرارية، مما يسمح بتحديد درجة الاعتماد على النظام الرقابي في الحد من المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر الامتثال.

يهدف تقرير التشخيص في السياق البنكي إلى إبراز أوجه القصور والاختلالات التي قد تؤثر على استقرار المؤسسة المصرفية وسلامة عملياتها، مع تحليل انعكاساتها على جودة المعلومات المالية وعلى قدرة البنك على احترام المعايير الاحترازية ومتطلبات البنك المركزي، خاصة ما يتعلق بإدارة المخاطر والحوكمة المصرفية.

يتضمن التقرير توصيات مهنية وإجرائية تهدف إلى تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل البنك، من خلال:

- تقوية آليات الرقابة الداخلية والرقابة الوقائية .
- تحسين أنظمة إدارة المخاطر المصرفية .
- تعزيز الفصل بين المهام وتدعيم الضبط الداخلي .
- رفع مستوى الامتثال للمعايير التنظيمية والاحترازية .
- تحسين جودة المعلومات المالية ودعم الشفافية المصرفية .

يعد تقرير التشخيص أداة أساسية في مجال الرقابة البنكية، لأنه لا يقتصر على وصف الوضع القائم، بل يستخدم كمرجع لاتخاذ قرارات تصحيحية تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وضمان سلامة النظام المصرفي.

الدرس 06: التدقيق الخارجي في البنوك

تتزايد أهمية التدقيق الخارجي في القطاع البنكي باعتباره إحدى الركائز الأساسية لضمان سلامة النظام المالي، خاصة في ظل تعقّد العمليات المصرفية وتنامي مستويات المخاطر المرتبطة بها. فالبنوك لا تؤدي فقط دور الوساطة المالية، بل تُعتبر أيضاً مؤسسات ذات تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي، مما يجعل إخضاعها لرقابة مستقلة أمراً ضرورياً. ويهدف التدقيق الخارجي في هذا السياق إلى تقييم مدى مصداقية المعلومات المالية، والتحقق من احترام المعايير التنظيمية والمحاسبية، بما يضمن تعزيز الشفافية وترسيخ الثقة في الجهاز المصرفي.

- **مفهوم التدقيق الخارجي**

يعرف التدقيق الخارجي حسب الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من خلال المعايير الدولية للمراجعة (ISA)بأنه عملية تهدف إلى تمكين المدقق من إبداء رأي مستقل حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أُعدّت، من جميع الجوانب الجوهرية، وفق إطار التقرير المالي المعتمد. ويقوم هذا الرأي على أدلة تدقيق كافية وملائمة يتم جمعها وفق منهجية مهنية منظمة(IFAC, 2023) .

كما تشير الهيئة العليا للمراجعة(INTOSAI) ، في سياقها الرقابي العام، إلى أن التدقيق الخارجي هو فحص مستقل وموضوعي للعمليات المالية والإدارية، يهدف إلى تقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة، وكفاءة استخدام الموارد، وموثوقية التقارير المالية. (INTOSAI, 2019)

أما وفق مجلس معايير التدقيق والمحاسبة الأمريكي(AICPA) ، فينظر إلى التدقيق الخارجي باعتباره عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة المتعلقة بالمعلومات المالية، بغرض تحديد درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى الأطراف المهتمة عبر تقرير مهني مستقل(AICPA, 1949) .

استناداً إلى مختلف المرجعيات المهنية والمعايير الدولية الصادرة عن الهيئات المختصة يعرَّف التدقيق الخارجي بأنه عملية فحص وتقييم مستقل وموضوعي للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية للمؤسسة، تتم وفق منهجية منظمة ومعايير تدقيق معترف بها، بهدف جمع أدلة كافية وملائمة تسمح بإبداء رأي مهني حول مدى صدق هذه القوائم وعدالتها في التعبير عن الوضعية المالية الحقيقية. ولا يقتصر هذا المفهوم على التحقق من الدقة المحاسبية فحسب، بل يمتد ليشمل تقييم الالتزام بالإطار القانوني والتنظيمي، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وكفاءة استخدام الموارد، بما يضمن تعزيز الشفافية ودعم موثوقية المعلومات المالية لدى مختلف الأطراف ذات العلاقة.

- **أنواع التدقيق الخارجي**

يمكن تصنيف التدقيق الخارجي حسب طبيعته القانونية إلى:

أ. التدقيق القانوني:
هو تدقيق مفروض بموجب القانون، ويهدف إلى فحص القوائم المالية السنوية للمؤسسة، ويقوم به مدقق قانوني مستقل (محافظ الحسابات)

ب. التدقيق التعاقدي:
يتم بناءً على اتفاق تعاقدي بين المؤسسة ومدقق خارجي، وقد يكون الهدف منه تقييمات خاصة أو فحوصات محددة خارج الإطار القانوني الإجباري.

ج. التدقيق القضائي :
هو تدقيق يُكلّف به الخبير بأمر من الجهات القضائية، ويهدف إلى التحقيق في نزاعات مالية أو اكتشاف مخالفات أو احتيال داخل المؤسسة.

- **معايير التدقيق الخارجي**

تعد معايير التدقيق الخارجي الإطار المرجعي الذي ينظم عمل المدقق ويحدد الأسس المهنية الواجب الالتزام بها عند تنفيذ مهمة التدقيق وإبداء الرأي حول القوائم المالية. وهي تهدف إلى ضمان جودة عملية التدقيق، وتعزيز مصداقية التقرير النهائي، وتحقيق درجة عالية من الثقة في المعلومات المالية. وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات رئيسية مترابطة(IAASB, ISA Framework, 2023) :

1. معايير الصفات الشخصية

تتعلق بالخصائص المهنية والأخلاقية الواجب توفرها في المدقق الخارجي، وتشمل أساساً:

- الاستقلالية والحياد في إبداء الرأي دون تأثير من الإدارة أو الأطراف الأخرى .
- الكفاءة المهنية والتأهيل العلمي بما يضمن القدرة على فهم الأنظمة المحاسبية والرقابية .
- العناية المهنية الواجبة أثناء تنفيذ إجراءات التدقيق .
- الالتزام بأخلاقيات المهنة مثل السرية والنزاهة والموضوعية .

2. معايير أداء العمل الميداني

هي المعايير التي تحكم كيفية تنفيذ مهمة التدقيق عملياً، وتشمل:

- التخطيط السليم لمهمة التدقيق قبل البدء في التنفيذ .
- فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق .
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لدعم الرأي المهني .
- تنفيذ اختبارات وإجراءات تدقيق مناسبة حسب مستوى المخاطر .

3. معايير إعداد التقرير

تركز على كيفية صياغة تقرير التدقيق النهائي، وتشمل:

- تحديد مدى الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة .
- الإفصاح عن أي تحفّظات أو انحرافات جوهرية تم اكتشافها .
- التعبير عن رأي مهني واضح حول عدالة القوائم المالية (بدون تحفظ، بتحفظ، رأي سلبي، أو الامتناع عن إبداء الرأي)

الشكل (3): معايير التدقيق الخارجي



المصدر :د. عريس عمار، *محاضرات في التدقيق البنكي*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الدرس 07: المعايير الدولية للتدقيق

- **تعريف المعايير الدولية للتدقيق**

المعايير الدولية للتدقيق (ISA) هي مجموعة من القواعد المهنية المنظمة لعملية التدقيق، تصدر عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين.(IFAC) تهدف هذه المعايير إلى وضع إطار مهني موحّد يلتزم به المدققون عند تنفيذ مهامهم، بما يضمن:

- جودة الأداء المهني
- تعزيز موثوقية القوائم المالية
- توحيد ممارسات التدقيق على المستوى الدولي

كما تعرّف بأنها: إطار مرجعي شامل يحدد المبادئ والإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المدقق الخارجي للحصول على أدلة كافية وملائمة تمكنه من إبداء رأي مهني محايد حول القوائم المالية.

تعتبر هذه المعايير لغة مهنية مشتركة بين المدققين عبر مختلف دول العالم، مما يسهل المقارنة والرقابة ويعزز الثقة في المعلومات المالية.

- **أهداف المعايير الدولية للتدقيق**

تهدف المعايير الدولية للتدقيق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات البعد الاستراتيجي، والتي تسهم في تطوير مهنة التدقيق وتعزيز جودة المعلومات المالية، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. المرونة والتطوير المستمر

تتميز هذه المعايير بطابع ديناميكي، حيث تخضع لعملية تحديث دورية تتماشى مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وتطور أسواق المال، بما يضمن ملاءمتها المستمرة للبيئة المهنية.

2. توحيد إعداد تقارير التدقيق

تسعى هذه المعايير إلى إرساء إطار موحد لإعداد تقارير التدقيق من حيث الشكل والمضمون، مما يعزز إمكانية فهمها ومقارنتها على الصعيد الدولي.

3. تعزيز الشفافية والمصداقية

تساهم المعايير في رفع مستوى الإفصاح المالي وتقليص حالات الغموض وعدم التماثل في المعلومات داخل القوائم المالية، بما يعزز الثقة في البيانات المحاسبية.

4. دعم تدفق رؤوس الأموال

من خلال توفير بيئة تدقيق موثوقة وشفافة، تساهم هذه المعايير في تسهيل حركة الاستثمارات عبر الحدود وتشجيع تدفق رؤوس الأموال نحو الأسواق المختلفة.

5. تقليص الفجوة بين الأنظمة المهنية

تعمل المعايير الدولية على تقليل التباين بين الأنظمة والمعايير المحاسبية المحلية، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الإطار التنظيمي، مما يعزز التقارب المهني على المستوى العالمي.

جدول رقم (3): عرض المعايير الدولية للتدقيقISA

مضمون المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	الصنف / الفئة
يحدد الإطار العام للمعايير وأهداف التدقيق ونطاق تطبيقها	مقدمة في المعايير الدولية	100	المعايير التمهيدية والعامة
توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مهنة التدقيق	المصطلحات المهنية	110	
شرح هيكل المعايير وكيفية تطبيقها عملياً	إطار المعايير الدولية	120	
تحديد مسؤولية المدقق للحصول على تأكيد معقول حول القوائم المالية	الأهداف العامة للتدقيق	200	مسؤوليات المدقق
تنظيم العلاقة التعاقدية بين المدقق والعميل	شروط الارتباط	210	
ضمان جودة تنفيذ مهمة التدقيق	ضبط الجودة	220	
تحديد مخاطر الاحتيال وكيفية التعامل معها	الاحتيال والأخطاء	240	
التحقق من احترام المؤسسة للقوانين والتشريعات	الالتزام بالقوانين	250	
التواصل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق	التواصل مع الحوكمة	260	
تبليغ الإدارة بأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية	نقاط ضعف الرقابة الداخلية	265	
إعداد استراتيجية وخطة التدقيق	التخطيط للتدقيق	300	التخطيط وتقييم المخاطر
دراسة بيئة المؤسسة وتحديد المخاطر الجوهرية	فهم المؤسسة وتقييم المخاطر	315	
تحديد مستوى الأهمية في الأخطاء المحتملة	الأهمية النسبية	320	
تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للمخاطر المحددة	الاستجابة للمخاطر	330	
دراسة فعالية أنظمة الرقابة داخل المؤسسة	تقييم الرقابة الداخلية	400	الرقابة الداخلية
تدقيق بيئة المعالجة الإلكترونية للمعلومات	تدقيق نظم المعلومات	401	
تقييم الاعتماد على مقدمي خدمات خارجيين	الخدمات الخارجية	402	
تحديد طبيعة الأدلة ومعايير كفايتها وملاءمتها	أدلة التدقيق	500	أدلة التدقيق
الحصول على تأكيدات من أطراف خارجية	المصادقات الخارجية	505	
تحليل البيانات المالية واكتشاف الانحرافات	الإجراءات التحليلية	520	
اختيار عينات تمثل المجتمع الإحصائي	العينات	530	
تقييم تقديرات الإدارة المحاسبية	التقديرات المحاسبية	540	
مراجعة الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية	الأحداث اللاحقة	560	
تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار	الاستمرارية	570	

مسؤولية المدقق الرئيسي في التدقيق المجمع	القوائم المجمعة	600	استخدام عمل الآخرين
مدى الاعتماد على عمل المدقق الداخلي	التدقيق الداخلي	610	
استخدام تقارير الخبراء الفنيين	الخبراء	620	
شكل ومحتوى تقرير التدقيق النهائي	تقرير المدقق	700	التقرير
حالات إصدار رأي متحفظ أو معارض	تعديل الرأي	705	
إبراز مسائل جوهرية دون تعديل الرأي	فقرات لفت الانتباه	706	
مراجعة البيانات المقارنة بين الفترات	المعلومات المقارنة	710	
مسؤولية المدقق تجاه المعلومات غير المالية	معلومات أخرى	720	
تقديم تأكيد محدود للمعلومات المالية	المراجعة المحدودة	910	الخدمات ذات العلاقة
تنفيذ إجراءات محددة حسب اتفاق مسبق	إجراءات متفق عليها	920	
مساعدة الإدارة دون إبداء رأي تدقيق	إعداد المعلومات المالية	930	

المصدر :من إعداد الباحث

- **الهيئات الرقابية على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر**

تخضع النشاطات المصرفية في معظم الدول، بما فيها الجزائر، لنظام صارم من الرقابة والإشراف القانوني الذي تمارسه عدة هيئات رقابية، أهمها:

- اللجنة المصرفية
- المفتشية العامة لبنك الجزائر
- التدقيق القانوني (مراقبو الحسابات)

1. اللجنة المصرفية كسلطة رقابية مركزية

تتولى اللجنة المصرفية في الجزائر وظيفة محورية داخل النظام الرقابي البنكي، حيث تمارس مهامها في إطار قانون النقد والقرض، خاصة بعد التعديلات التي أدخلها الأمر 03-11 لسنة 2003 .وتتميز هذه الهيئة بطبيعة قانونية مزدوجة تجمع بين الطابع الإداري والاختصاص شبه القضائي، وهو ما يمنح قراراتها قوة تنفيذية مباشرة.

تتجسد مهام اللجنة في مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والتنظيمات السارية، مع تقييم مستمر للوضعية المالية للمؤسسات من خلال تحليل مؤشرات الملاءة والسيولة ونوعية الأصول وربحية النشاط البنكي. كما تشمل مهامها فحص أنظمة الرقابة الداخلية، ودرجة فعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسة، إضافة إلى تقييم مدى احترام قواعد الحوكمة المصرفية ومعايير الانضباط المهني والشفافية المالية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المالي وجودة التقارير الدورية الموجهة إلى بنك الجزائر.

في إطار صلاحياتها التأديبية، تمتلك اللجنة القدرة على اتخاذ إجراءات تبدأ من الإنذار والتوبيخ، وقد تتطور إلى تقييد النشاط أو تعليق المسؤولين المسيرين، وصولاً إلى سحب الاعتماد البنكي بشكل نهائي. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يتم وضع المؤسسة في حالة تصفية إذا ثبت عجزها عن ضمان سلامتها المالية. هذه القرارات تصدر بشكل فوري وملزم، ولا يمكن الطعن فيها إلا أمام مجلس الدولة ضمن شروط قانونية محددة، وهو ما يعكس قوة الطابع شبه القضائي لهذه الهيئة.

2. المفتشية العامة لبنك الجزائر

تنتمي المفتشية العامة لبنك الجزائر إلى الهيكل التنظيمي للبنك المركزي، حيث تعمل تحت السلطة المباشرة لمحافظ بنك الجزائر، وهو ما يمنحها استقلالية وظيفية في التنفيذ، مع ارتباط مؤسساتي مباشر بالسلطة النقدية العليا في البلاد. ويعكس هذا التنظيم الطبيعة المركزية للرقابة المصرفية في الجزائر، حيث يتم الجمع بين وظيفة الإشراف ووظيفة التنفيذ داخل مؤسسة واحدة، بما يسمح بتنسيق أكثر فعالية بين مختلف مستويات الرقابة.

كما أن هذا الجهاز لا يعمل بمعزل عن باقي الهيئات الرقابية، بل يشكل حلقة وصل أساسية بين البنوك من جهة، واللجنة المصرفية من جهة أخرى، حيث تقوم برفع التقارير التقنية التي تُبنى عليها القرارات التأديبية أو الاحترازية.

- **طبيعة الرقابة التي تمارسها المفتشية العامة لبنك الجزائر**

تقوم المفتشية العامة بممارسة نوعين أساسيين من الرقابة، يتكاملان فيما بينهما لتوفير صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسات البنكية.

الرقابة المكتبية وهي رقابة تعتمد على تحليل الوثائق والتقارير المحاسبية والمالية التي تلتزم البنوك بإرسالها بشكل دوري إلى بنك الجزائر. وتشمل هذه الرقابة دراسة القوائم المالية، مؤشرات السيولة، نسب الملاءة، تطور القروض، جودة المحافظ الائتمانية، إضافة إلى تقييم مدى احترام المعايير المحاسبية والتنظيمات الاحترازية.

الرقابة الميدانية، التي تتم من خلال تدخلات مباشرة داخل البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتم فحص العمليات الداخلية، واختبار أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى تطابق البيانات المصرح بها مع الواقع الفعلي. وتتميز هذه الرقابة بكونها أكثر عمقاً، لأنها تسمح بالكشف عن المخاطر غير الظاهرة في البيانات المحاسبية.

يتماشى عمل المفتشية العامة لبنك الجزائر مع التوجهات الدولية للرقابة المصرفية، خاصة مبادئ لجنة بازل التي تؤكد على أهمية الرقابة القائمة على المخاطر، وتعزيز الشفافية، وتكامل أدوات الرقابة بين التفتيش الميداني والتدقيق الخارجي والرقابة الاحترازية.

كما يعكس هذا التوجه رغبة النظام المصرفي الجزائري في الاندماج تدريجياً ضمن المعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال، إدارة المخاطر، وجودة الإفصاح المالي.

3. التدقيق القانوني

يحتل التدقيق القانوني البنكي مكانة أساسية ضمن المنظومة الرقابية، باعتباره آلية رقابة خارجية مستقلة تهدف إلى تعزيز شفافية القوائم المالية ومصداقيتها، وذلك في إطار الإصلاحات البنكية التي انطلقت مع قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 وتدعمت لاحقاً بموجب الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي كرس مبادئ الحوكمة المصرفية والرقابة الاحترازية. ويقوم هذا النوع من التدقيق على إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتعيين مدققين خارجيين مستقلين، غالباً اثنين، يتولون مهمة إبداء رأي مهني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) ومبادئ الإفصاح المحاسبي، مع اعتماد مبدأ الصورة الصادقة والعادلة. بنك الجزائر. (2011)

يمتد دور المدقق القانوني في المجال البنكي إلى ما هو أبعد من إبداء الرأي حول الحسابات، حيث يشمل تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتحليل مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسة في إطار مقاربة التدقيق المبنية على المخاطر، وخاصة مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى التحقق من مدى احترام القواعد التنظيمية والاحترازية المنصوص عليها في تعليمات بنك الجزائر ومعايير الملاءة الصادرة عن لجنة بازل (2004، 2010). كما يلتزم المدقق الخارجي في البيئة المصرفية بواجب الإبلاغ الفوري لمحافظ بنك الجزائر عن أي اختلالات أو مخالفات جوهرية قد تهدد استقرار المؤسسة أو تؤثر على سلامة النظام المالي، مما يجعله جزءاً من منظومة الإنذار المبكر داخل القطاع البنكي.

يتعزز هذا الدور من خلال إلزامية إعداد تقارير دورية وسنوية مفصلة يتم تقديمها خلال آجال قانونية محددة، تتضمن تقييماً شاملاً للوضعية المالية للبنك، وتحليلاً لمؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، ومستوى السيولة، إضافة إلى تقييم فعالية الحوكمة المصرفية ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية. وفي المقابل، يخضع المدقق القانوني لرقابة اللجنة المصرفية باعتبارها سلطة ضبط وتأديب، حيث يمكنها اتخاذ إجراءات تأديبية تتدرج من اللوم إلى المنع المؤقت وصولاً إلى المنع النهائي من ممارسة المهنة في حالة الإخلال بالاستقلالية أو التقصير المهني.

وبذلك، لا ينظر إلى التدقيق القانوني في البنوك كوظيفة تقنية محاسبية فقط، بل كأحد مكونات الحوكمة المالية وآلية مركزية ضمن نظام الرقابة الاحترازية الكلية، يعمل إلى جانب اللجنة المصرفية والمفتشية العامة لبنك الجزائر على ضمان استقرار النظام المالي، وتقليص فجوة المعلومات، وتعزيز الثقة في المعلومات المالية الصادرة عن المؤسسات المصرفية.

الدرس 08: منهجية التدقيق الداخلي في البنوك

- **مفهوم التدقيق الداخلي**

التدقيق الداخلي البنكي من أهم الآليات الرقابية الحديثة المعتمدة داخل المؤسسات المصرفية، حيث يمثل نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يهدف إلى تقديم خدمات التأكيد والاستشارة بما يُسهم في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة البنكية. ويعمل التدقيق الداخلي على تقييم مختلف العمليات والإجراءات البنكية بطريقة منهجية ومنظمة، بغرض التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات الداخلية، إضافة إلى حماية أصول البنك وضمان سلامة وموثوقية المعلومات المالية والمحاسبية.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors التدقيق الداخلي بأنه:

"نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات التأكيد والاستشارة، ويهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، من خلال اتباع منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".

كما أكدت Basel Committee on Banking Supervision أن وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك تُعد جزءاً أساسياً من نظام الرقابة المصرفية الفعّال، نظراً لدورها في تقييم كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام بالتشريعات المصرفية. (BCBS, 2011)

- **أهداف التدقيق الداخلي في البنوك**

يهدف التدقيق الداخلي البنكي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية

حيث يعمل المدقق الداخلي على فحص مدى فعالية السياسات والإجراءات الرقابية المعتمدة داخل البنك، والتأكد من قدرتها على الحد من الأخطاء والغش والتجاوزات المالية والإدارية. كما يهدف إلى التحقق من كفاءة توزيع الصلاحيات وفصل المهام وضمان سلامة سير العمليات البنكية وفقاً للإجراءات المعتمدة.

2. المساهمة في إدارة المخاطر البنكية

يساهم التدقيق الداخلي في التعرف على مختلف المخاطر التي تواجه البنك، سواء كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو مخاطر سيولة أو مخاطر السوق أو المخاطر الإلكترونية. ويعمل على تقييم مدى فعالية آليات إدارة المخاطر المعتمدة داخل البنك، مع تقديم توصيات وإجراءات تساعد الإدارة على الحد من آثار هذه المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة البنكية.

3. ضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات التنظيمية

التأكد من مدى التزام البنك بالتشريعات المصرفية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية، إضافة إلى السياسات والإجراءات الداخلية للبنك. كما يساهم في الحد من المخاطر القانونية والتنظيمية التي قد تنتج عن حالات عدم الامتثال، مما يعزز مصداقية المؤسسة البنكية ويحافظ على سمعتها.

4. حماية أصول البنك وممتلكاته

حماية الموارد المالية والمادية والمعلوماتية للبنك من مختلف أشكال التلاعب أو الاختلاس أو سوء الاستعمال، وذلك من خلال تقييم فعالية وسائل الرقابة الأمنية والمحاسبية، والكشف المبكر عن حالات الغش والاحتيال والانحرافات المالية، بما يضمن الحفاظ على أموال المودعين والمساهمين.

5. تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الأداء

يهتم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة العمليات البنكية ومدى استغلال الموارد المتاحة بطريقة فعالة واقتصادية، من خلال تحليل الإجراءات التشغيلية واكتشاف مواطن الضعف والقصور التنظيمي، ثم اقتراح الحلول المناسبة لتطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات البنكية وتقليص التكاليف التشغيلية.

6. دعم الحوكمة البنكية

يلعب التدقيق الداخلي دوراً محورياً في تعزيز مبادئ الحوكمة داخل البنك، من خلال توفير معلومات وتقارير دقيقة وموضوعية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة العليا حول فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام. كما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة البنكية.

7. تعزيز موثوقية المعلومات المالية والمحاسبية

يهدف التدقيق الداخلي إلى التأكد من صحة ودقة البيانات المالية والمحاسبية التي يعتمد عليها البنك في إعداد تقاريره واتخاذ قراراته، وذلك من خلال مراجعة الأنظمة المحاسبية والمالية والتحقق من سلامة المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية، بما يضمن مصداقية القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

8. المساهمة في مكافحة الغش والجرائم المالية

في ظل تطور المعاملات البنكية الرقمية، أصبح التدقيق الداخلي أداة أساسية في مكافحة الغش والفساد والجرائم المالية وغسل الأموال، من خلال تقييم أنظمة الرقابة الأمنية واكتشاف العمليات غير العادية أو المشبوهة، والتأكد من فعالية إجراءات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية داخل البنك.

- **خصائص التدقيق الداخلي البنكي**

يتميز التدقيق الداخلي في البنوك بعدة خصائص أهمها:

- الاستقلالية والحياد .
- الموضوعية في التقييم .
- السرية المهنية .
- الاعتماد على المعايير المهنية .
- الاستمرارية والدورية .
- التركيز على المخاطر البنكية.

- **مراحل منهجية التدقيق الداخلي في البنوك**

تمر عملية التدقيق الداخلي البنكي بعدة مراحل مترابطة كما يلي(Boudia, 2019) :

1. مرحلة التخطيط للتدقيق

مرحلة التخطيط من أهم مراحل التدقيق الداخلي، حيث يتم خلالها تحديد أهداف المهمة ونطاقها والموارد اللازمة لتنفيذها.

أهم عناصر التخطيط:

أ- جمع المعلومات الأولية: تجميع وفهم المعلومات المتعلقة بالنشاط البنكي والرقابة الداخلية بهدف الإعداد الجيد لعملية التدقيق الداخلي. تشمل:

- دراسة الهيكل التنظيمي للبنك .
- فهم طبيعة النشاط البنكي .
- تحليل التقارير السابقة .
- التعرف على نقاط الضعف المحتملة .

ب- تحديد أهداف التدقيق: وضع الغايات الرئيسية لعملية التدقيق الداخلي بما يتماشى مع تقييم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وضمان الامتثال داخل البنك. مثل:

- تقييم الرقابة الداخلية .
- التحقق من الالتزام .
- تقييم المخاطر .

ج- تحديد نطاق التدقيق: هو مرحلة يتم فيها تحديد حدود عملية التدقيق من حيث الأنشطة أو الفروع أو الفترة الزمنية التي ستشملها المراجعة داخل البنك. ويشمل:

- الفروع محل التدقيق .
- العمليات البنكية المستهدفة .
- الفترة الزمنية للتدقيق .

د- إعداد برنامج التدقيق

يتضمن:

- الإجراءات الواجب تنفيذها .
- وسائل جمع الأدلة .
- توزيع المهام على فريق التدقيق .

2. مرحلة دراسة وتقييم الرقابة الداخلية

تهدف هذه المرحلة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل البنك .وتشمل:

أ- دراسة الإجراءات البنكية

مثل:

- إجراءات منح القروض .
- إدارة الحسابات .
- التحويلات البنكية .
- العمليات الإلكترونية .

ب- تقييم فصل المهام

التحقق من عدم تركيز الوظائف الحساسة بيد شخص واحد.

ج- اختبار الضوابط الرقابية: التحقق من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية داخل البنك من خلال تطبيق اختبارات ميدانية للتأكد من قدرتها على منع الأخطاء والانحرافات واكتشافها. من خلال:

- الملاحظة .
- الاستفسار .
- الفحص .
- إعادة التنفيذ .

د- تحديد نقاط القوة والضعف

لاكتشاف الثغرات الرقابية المحتملة.

3. مرحلة تنفيذ أعمال التدقيق

في هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ الاختبارات والفحوصات اللازمة.

أ- الفحص المستندي

مراجعة:

- السجلات المحاسبية .
- العقود .
- ملفات العملاء .
- كشوف الحسابات .

ب- الاختبارات التحليلية

مقارنة البيانات وتحليل المؤشرات المالية لاكتشاف الانحرافات.

ج- المعاينة الميدانية

زيارة الفروع والمصالح البنكية للتحقق من تطبيق الإجراءات.

د- المقابلات والاستفسارات

إجراء لقاءات مع الموظفين والمسؤولين.

هـ- اختبار العينات

اختيار عينة من العمليات البنكية للتحقق من سلامتها.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق

بعد الانتهاء من الفحص يقوم المدقق بإعداد تقرير شامل يتضمن نتائج المهمة.

عناصر تقرير التدقيق الداخلي:

أ- مقدمة التقرير

توضح:

- موضوع المهمة .
- أهداف التدقيق .

- نطاق العمل .

ب- عرض الملاحظات

تشمل:

- نقاط الضعف .
- المخالفات المكتشفة .
- أوجه القصور الرقابي .

ج- التوصيات

اقتراح الحلول والإجراءات التصحيحية.

د- رأي المدقق الداخلي

حول فعالية الرقابة الداخلية ومدى الالتزام.

5. مرحلة المتابعة والتقييم

لا تنتهي مهمة التدقيق بإصدار التقرير، بل يتم متابعة تنفيذ التوصيات .وتشمل:

- التأكد من معالجة الاختلالات .
- تقييم فعالية الإجراءات التصحيحية .
- إعداد تقارير متابعة دورية .
- إعادة التدقيق عند الضرورة.

(Renard, 2017)

الدرس 09: منهجية التدقيق الخارجي في البنوك

مهمة التدقيق الخارجي في البنوك من أهم الآليات الرقابية التي تضمن موثوقية المعلومات المالية وتعزز الثقة في النظام المصرفي. ونظراً للطبيعة المعقدة للنشاط البنكي وتعدد عملياته وتشابك مخاطرِه، فإن عملية التدقيق لا تتم بشكل عشوائي، بل وفق منهجية علمية دقيقة ومتكاملة .وتقوم هذه المنهجية على سلسلة من المراحل المتتابعة تبدأ بالتعرف على البنك محل التدقيق وفهم بيئته التشغيلية، مروراً بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات، وصولاً إلى تجميع أدلة الإثبات اللازمة، وانتهاءً بإصدار تقرير مهني يعبر عن رأي المدقق حول مدى صدق القوائم المالية وعدالتها.

1. الارتباط بالبنك محل التدقيق

تمثل هذه المرحلة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد علاقة المدقق بالمؤسسة محل التدقيق.

أنواع التعيين:

- **التدقيق القانوني**

يتم التعيين عبر:

- دفتر الشروط أو مناقصة
- القوانين المنظمة للمهنة (القانون التجاري أو قانون المهنة)

الوثائق الرسمية:

- رسالة طلب التعيين
- رسالة القبول
- رسالة المهمة (Lettre de mission – NAA 210)
- رسالة التأكيد

- **التدقيق القضائي** يتم تعيين المدقق من طرف القضاء في حالات: الإفلاس، التصفية القضائية، أو التحقيق في الجرائم المالية
- **التدقيق التعاقدي** يتم عبر عقد مباشر مع مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين

2. التعرف على البنك محل التدقيق

تعد هذه المرحلة أساسية لفهم بيئة البنك قبل تنفيذ أي إجراءات تدقيق.

- **الدراسة الأولية للبنك**

تهدف إلى تكوين رؤية شاملة حول البنك وتشمل:

- طبيعة نشاط البنك وخصائصه
- دراسة النظام الأساسي والعقود
- التنظيم الإداري والمحاسبي
- الاطلاع على القوائم المالية السابقة

الهدف: فهم شامل لبيئة البنك وتحديد مجالات الخطر.

- إعداد برنامج التدقيق

هو خطة عمل تحدد:

- طبيعة المهمة
- مجالات الفحص
- إجراءات التدقيق

يتم تعديله حسب:

- نتائج تقييم الرقابة الداخلية
- مستوى المخاطر

- **توزيع المهام**

- اختيار المدققين حسب الكفاءة والخبرة
- ضمان الحياد والاستقلالية
- توزيع المهام حسب الاختصاص

- **التوثيق(Documentation)**

يتم عبر أوراق العمل التي تمثل الدليل المهني للمدقق.

الملفات الدائمة(Permanent Files)

تحتوي على معلومات ثابتة:

- تعريف البنك ونشاطه
- النظام الأساسي والعقد
- الهيكل التنظيمي
- دليل الحسابات
- النظام المحاسبي والرقابة الداخلية
- تقارير التدقيق السابقة
- التوقيعات المعتمدة
- برامج التدقيق السابقة

لملفات الجارية(Current Files)

تشمل معلومات السنة الحالية:

- القوائم المالية الحالية
- مراسلات التدقيق
- محاضر الاجتماعات
- الجداول التحليلية
- كشوف الجرد

- برنامج التدقيق الحالي
- تقرير التدقيق النهائي

3. تنفيذ التدقيق وتقييم الرقابة الداخلية

في هذه المرحلة يتم تنفيذ برنامج التدقيق فعلياً.

الهدف:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية
- تحديد نقاط القوة والضعف
- قياس أثرها على القوائم المالية

أدوات تقييم الرقابة الداخلية:

- الاستقصاء
- الملخص التذكيري
- التقرير الوصفي
- خرائط التدفق
- فحص الحسابات

تقييم الرقابة الداخلية

يشمل:

- فهم الإجراءات
- وصفها
- التحقق من وجودها
- تقييم مخاطر التصميم
- التأكد من حسن التطبيق

4. مراجعة الحسابات(Audit des comptes)

بعد تقييم الرقابة الداخلية، يتم الانتقال إلى فحص الحسابات.

- **برنامج المراجعة**

يبنى على:

- نقاط القوة
- نقاط الضعف
- مستوى المخاطر

- **اختبارات التحقق**

التحقق المستندي: فحص الوثائق المحاسبية

التحقق الخارجي: التأكيد من الأطراف الخارجية

التحقق المادي: الجرد والمعاينة الفعلية

- **اختبارات الاتساق** تهدف إلى التحقق من مدى توافق وترابط المعلومات والبيانات والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة، والتأكد من عدم وجود تناقضات أو انحرافات قد تؤثر على موثوقية النظام الرقابي.

تشمل:

- المقارنات
- تحليل الاتجاهات
- التحليل المالي

الهدف: كشف الانحرافات والعلاقات غير الطبيعية

- **نظام المصادقات**

يهدف إلى الحصول على تأكيدات مكتوبة من الأطراف الخارجية حول الأرصدة.

- **المقاربة البنكية**

هي تسوية بين حساب البنك في دفاتر المؤسسة وكشف الحساب البنكي

أسباب الاختلاف:

- شيكات غير مقدمة
- عمليات غير مسجلة
- أخطاء محاسبية

مراحلها:

- مقارنة الأرصدة
- إعداد جدول التسوية
- تسجيل العمليات غير المطابقة
- إجراء التعديلات اللازمة

1. أدلة الإثبات في التدقيق البنكي

أدلة الإثبات هي كل المعلومات والبيانات والقرائن التي يحصل عليها المدقق أثناء تنفيذ مهمته، والتي تساعده في تكوين قناعة مهنية حول صحة الحسابات وموثوقية القوائم المالية .وتشمل هذه الأدلة:

- معلومات محاسبية (دفاتر، سجلات، تقارير مالية)

- مستندات قانونية (عقود، اتفاقيات)
- بيانات خارجية (مصادقات، تأكيدات بنكية)
- ملاحظات ميدانية (معاينة وجرد)

الهدف الأساسي منها هو تمكين المدقق من إصدار رأي مهني قائم على أسس موضوعية وليس تقديرية.

- **خصائص أدلة الإثبات الجيدة**

لكي تكون أدلة الإثبات ذات قيمة في عملية التدقيق، يجب أن تتصف بـ:

الكفاية (Suffisance) أي أن تكون كمية الأدلة كافية لدعم رأي المدقق وتقليل مستوى المخاطر.

الملاءمة (Pertinence) أي أن تكون مرتبطة مباشرة بموضوع التدقيق وتدعم الاستنتاجات المطلوبة.

المصداقية (Fiabilité) وتعتمد على مصدر الدليل:

- الأدلة الخارجية أكثر موثوقية من الداخلية
- الأدلة المكتوبة أقوى من الشفوية
- الأدلة الأصلية أقوى من النسخ

الموضوعية يجب أن تكون الأدلة قابلة للتحقق وغير قائمة على التقدير الشخصي فقط .(Whittington, O. R., & Pany, K., 2022)

- **أدوات جمع أدلة الإثبات في التدقيق البنكي**

هي مجموعة من الوسائل التقنية والمنهجية التي تمكّن المدقق من تكوين رأي مهني موضوعي حول القوائم المالية، حيث تشمل الملاحظة التي تسمح بمتابعة العمليات داخل البنك بشكل مباشر للتأكد من طريقة تنفيذها فعلياً مثل عمليات الصندوق ومنح القروض، والجرد الذي يهدف إلى العد والقياس الفعلي للأصول الملموسة كالنقدية والأوراق المالية والضمانات للتحقق من وجودها الحقيقي، إضافة إلى الفحص المستندي الذي يعتمد على مراجعة الوثائق المؤيدة مثل الفواتير والعقود وكشوف الحسابات للتحقق من صحة العمليات

تستخدم المصادقات كوسيلة خارجية للحصول على تأكيد مكتوب من أطراف خارجية حول الأرصدة مع اختلاف أنواعها بين إيجابية تتطلب الرد دائماً وسلبية يتم الرد فيها عند عدم الموافقة وعمياء دون ذكر الرصيد بهدف تعزيز موثوقية المعلومات، إلى جانب الإجراءات التحليلية التي تقوم على دراسة العلاقات بين البيانات المالية من خلال المقارنات الزمنية وتحليل النسب والعلاقات بين الحسابات لاكتشاف الانحرافات مثل العلاقة بين القروض والفوائد أو المبيعات والتكاليف

كما يعتمد المدقق على المعاينة الإحصائية التي تقوم على اختيار عينات من العمليات بدلاً من فحصها بالكامل لما توفره من تقليل لحجم العمل وتحسين الكفاءة والتحكم في المخاطر بأنواعها المختلفة مثل معاينة القبول والتقديرية والاستنباطية، وأخيراً التسوية البنكية التي تهدف إلى مطابقة حساب البنك في دفاتر المؤسسة مع كشف الحساب البنكي من أجل كشف الفروقات وتصحيح الأخطاء وضمان دقة الرصيد الحقيقي. (Supervision C. o., s.d.)

2. إعداد تقرير التدقيق

هو المرحلة النهائية في المسار المهني للتدقيق.

- **مكونات التقرير:**

- نتائج الفحص

- الملاحظات
- التوصيات
- الرأي الفني النهائي

الهدف: إبداء رأي حول صدق القوائم المالية

الدرس 10: التدقيق القضائي في البنوك والجرائم المصرفية

أصبح التدقيق القضائي في الوقت الحاضر من أهم الآليات الحديثة لمواجهة الجرائم المالية والمصرفية، خاصة في ظل التطور الكبير في الأنظمة البنكية والتكنولوجية. فهو لا يقتصر على مراجعة الحسابات، بل يمتد إلى التحقيق والكشف عن الاحتيال وتحليل الأدلة المالية وتقديمها بصورة قانونية تدعم العدالة وتحمي الاقتصاد والمؤسسات المالية من المخاطر والتجاوزات

- **مفهوم التدقيق القضائي**

عرف التدقيق القضائي بأنه عملية فحص وتحليل وتحقيق مالي ومحاسبي معمّقة، تتم بطريقة مستقلة وموضوعية، وتهدف إلى كشف الأدلة المرتبطة بالجرائم المالية أو النزاعات القانونية، مع توثيقها وفق أسس قانونية تسمح باستخدامها أمام الجهات القضائية والرقابية. ويُجرى هذا النوع من التدقيق غالباً بتكليف من المحاكم، أو الهيئات الرقابية، أو المؤسسات المالية، أو الأطراف المتنازعة، من أجل الوصول إلى الحقيقة المالية وإثبات الوقائع المرتبطة بالغش أو الاحتيال أو التلاعب.

يعد التدقيق القضائي من أكثر فروع التدقيق تطوراً وحداثة، لأنه يجمع بين المعرفة المحاسبية، وتقنيات التدقيق، وأساليب التحقيق القانوني، إضافة إلى مهارات التحليل المالي وتتبع العمليات المشبوهة. لذلك فهو لا يقتصر على مجرد مراجعة الحسابات أو اكتشاف الأخطاء المحاسبية، بل يتجاوز ذلك إلى البحث في خلفيات العمليات المالية وتحليل سلوك الأطراف المعنية وتحديد المسؤوليات القانونية والجنائية) .بوقنون، رشيدة، &عياشي، الأخضر, 2023(

1. طبيعة التدقيق القضائي

يتميز التدقيق القضائي بطابع تحقيقي وقانوني يجعله مختلفاً عن التدقيق التقليدي، إذ يركز على كشف الجرائم المالية وتحويل البيانات المحاسبية إلى أدلة إثبات قانونية قابلة للاستخدام أمام القضاء. كما يعتمد على التحليل العميق للوثائق والسجلات المالية، وتتبع مسارات الأموال، وربط الوقائع المالية بالأحداث القانونية للوصول إلى تفسير دقيق للعمليات المشبوهة.

ويعمل المدقق القضائي على:

- فحص وتحليل السجلات والعمليات المالية المشبوهة.
- جمع الأدلة والإثباتات المتعلقة بالغش أو الاحتيال.
- تتبع حركة الأموال والتحويلات البنكية.
- كشف التلاعب في القوائم المالية أو المستندات المحاسبية.
- إعداد تقارير فنية وقانونية تدعم التحقيقات القضائية.

كما قد يطلب من المدقق القضائي المثول أمام المحكمة بصفته خبيراً مالياً لتوضيح نتائج التحقيق وشرح الجوانب الفنية للقضية أمام القاضي أو الجهات المختصة.

2. أهمية التدقيق القضائي

تنبع أهمية التدقيق القضائي من دوره الحيوي في حماية المؤسسات المالية وتعزيز العدالة والشفافية، خاصة في ظل تزايد الجرائم الاقتصادية وتعقّد العمليات البنكية والرقمية. فهو يساهم في:

- مكافحة الفساد المالي والإداري.
- كشف جرائم الاختلاس والرشوة وغسل الأموال.

- حماية أموال المستثمرين والمودعين.
- تعزيز مصداقية التقارير المالية.
- دعم القضاء بالأدلة المالية المتخصصة.
- تحسين أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسات.

وقد ازدادت الحاجة إلى التدقيق القضائي مع تطور التكنولوجيا المالية وانتشار الجرائم الإلكترونية والاحتيال الرقمي، الأمر الذي جعل المؤسسات المالية تعتمد عليه كآلية أساسية للوقاية والكشف والتحقيق.

- **الجرائم المصرفية**

تعد الجرائم المصرفية من أخطر الجرائم الاقتصادية الحديثة، نظراً لما تُحدثه من آثار سلبية على استقرار النظام المالي والمصرفي، وثقة المتعاملين مع البنوك، إضافة إلى تأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني. وقد شهدت هذه الجرائم تطوراً ملحوظاً مع التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في المعاملات البنكية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أساليب احتيالية أكثر تعقيداً يصعب اكتشافها بالطرق التقليدية.

يقصد بالجرائم المصرفية كل فعل غير مشروع يُرتكب داخل المؤسسة البنكية أو باستخدام النظام المصرفي، بهدف تحقيق منفعة مالية غير قانونية أو الإضرار بالمؤسسة أو العملاء أو الاقتصاد بصفة عامة.

تشمل هذه الجرائم مجموعة واسعة من الممارسات غير القانونية، مثل التزوير، والاختلاس، وغسل الأموال، والاحتيال الإلكتروني، والتلاعب بالحسابات والقروض، وغيرها من الجرائم المرتبطة بالأنشطة البنكية والمالية.

1. خصائص الجرائم المصرفية

تتميز الجرائم المصرفية بعدة خصائص تجعلها أكثر تعقيداً من الجرائم التقليدية، ومن أهم هذه الخصائص:

- الطابع المالي والاقتصادي ترتبط الجرائم المصرفية مباشرة بالأموال والمعاملات المالية، لذلك يكون هدفها الأساسي تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة أو إخفاء مصادر الأموال.
- التعقيد الفني تعتمد هذه الجرائم غالباً على أساليب محاسبية وتقنية معقدة، ما يجعل اكتشافها يتطلب خبرة متخصصة في المجال المالي والمصرفي.
- السرية وصعوبة الاكتشاف غالباً ما تُرتكب الجرائم المصرفية بطريقة سرية ومنظمة، مع محاولة إخفاء الأدلة أو التلاعب بالبيانات المحاسبية والإلكترونية.
- الاعتماد على التكنولوجيا أصبحت الأنظمة المعلوماتية البنكية والوسائل الإلكترونية جزءاً أساسياً من العمليات المصرفية، وهو ما أدى إلى ظهور جرائم إلكترونية متطورة مثل اختراق الحسابات والاحتيال الرقمي.
- الأثر الواسع لا يقتصر تأثير الجرائم المصرفية على البنك فقط، بل يمتد إلى العملاء والأسواق المالية والاقتصاد الوطني بأكمله.

2. أسباب انتشار الجرائم المصرفية

توجد عدة عوامل ساهمت في انتشار الجرائم المصرفية، من أبرزها:

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.
- التطور السريع للتكنولوجيا المالية.

- تعقيد العمليات البنكية.
- ضعف الحوكمة والشفافية.
- الفساد الإداري والمالي.
- نقص التأهيل المهني لبعض العاملين.
- ضعف الوعي الأمني والمعلوماتي.

كما أن العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي سهّلا انتقال الأموال بسرعة بين الدول، مما زاد من صعوبة تتبع العمليات المشبوهة.

3. أنواع الجرائم المصرفية

- جريمة الاختلاس هو استيلاء الموظف أو المسؤول داخل البنك على أموال أو أصول موضوعة تحت تصرفه بحكم وظيفته بطريقة غير مشروعة.

من أمثلته:

- تحويل أموال العملاء إلى حسابات شخصية.
- الاستيلاء على الودائع النقدية.
- التلاعب في الصندوق المالي للبنك.

يعد الاختلاس من أكثر الجرائم انتشاراً داخل المؤسسات البنكية بسبب ارتباطه المباشر بالموظفين والعمليات اليومية.

- التزوير في الوثائق البنكية يقصد به تغيير الحقيقة في المستندات أو البيانات البنكية بهدف تحقيق منفعة غير قانونية.

ومن صوره:

- تزوير الشيكات.
- التلاعب بالكشوف البنكية.
- تغيير بيانات العملاء.
- تزوير الضمانات البنكية.

يهدف التزوير غالباً إلى تسهيل عمليات الاحتيال أو الحصول على تمويلات وقروض بطرق غير مشروعة.

- الاحتيال المالي والمصرفي هو استخدام الخداع أو التلاعب للحصول على أموال أو خدمات مصرفية بطريقة غير قانونية .ومن أشكاله:
  - إنشاء حسابات وهمية.
  - استعمال بطاقات مصرفية مزورة.
  - تقديم معلومات كاذبة للحصول على قرض.
  - الاحتيال في التحويلات البنكية.

يعتبر الاحتيال من أكثر الجرائم تعقيداً لأنه يعتمد على الإخفاء والتضليل واستغلال الثغرات الرقابية.

- غسل الأموال هو عملية تحويل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة إلى أموال تبدو قانونية من خلال إدخالها في النظام المالي والمصرفي .تمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل:

- الإيداع: إدخال الأموال غير المشروعة إلى البنك.
- التمويه: إجراء تحويلات متعددة لإخفاء المصدر الحقيقي.
- الدمج: إعادة استخدام الأموال بصورة تبدو قانونية.

تعد البنوك البيئة الأكثر استهدافاً في عمليات غسل الأموال بسبب كثرة المعاملات المالية وسهولة التحويلات الدولية.

- الجرائم الإلكترونية المصرفية ظهرت هذه الجرائم نتيجة التطور التكنولوجي والاعتماد على الخدمات البنكية الإلكترونية .ومن أبرز صورها:

- اختراق الحسابات البنكية.
- سرقة البيانات المالية.
- التصيد الإلكتروني
- تحويل الأموال إلكترونياً بطرق غير مشروعة.
- اختراق البطاقات البنكية.

- جرائم القروض والائتمان تحدث عندما يتم الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية اعتماداً على بيانات أو ضمانات مزيفة .من أمثلتها:

- تضخيم القوائم المالية.
- تقديم وثائق مزورة.
- منح قروض دون ضمانات كافية.
- التواطؤ بين الموظفين والعملاء.

4. آثار الجرائم المصرفية

تؤدي الجرائم المصرفية إلى انعكاسات سلبية خطيرة تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية. فمن الناحية الاقتصادية، تساهم هذه الجرائم في تهديد الاستقرار المالي وإضعاف سلامة النظام المصرفي، كما تؤدي إلى انخفاض ثقة المتعاملين بالبنوك وارتفاع حجم الخسائر المالية التي تتحملها المؤسسات المالية والاقتصاد الوطني.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن انتشار الجرائم المصرفية يعزز مظاهر الفساد المالي ويؤثر سلباً على ثقة المجتمع بالمؤسسات البنكية والرقابية. ومن الناحية القانونية، تتسبب هذه الجرائم في زيادة النزاعات والقضايا القضائية، إضافة إلى فرض عقوبات وغرامات مالية على المؤسسات أو الأفراد المتورطين.

كما تفرض الجرائم المصرفية آثاراً تنظيمية تتمثل في تشديد الرقابة المصرفية وتوسيع إجراءات الامتثال والرقابة الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التسيير والرقابة داخل البنوك والمؤسسات المالية.

- **دور المدقق القضائي في البنوك**

يعتبر المدقق القضائي داخل البنوك عنصراً أساسياً في منظومة الرقابة المالية، حيث يساهم في كشف الجرائم المصرفية، وتتبع العمليات المشبوهة، وتقديم الأدلة المالية التي يمكن استخدامها أمام القضاء .ويجمع هذا

الدور بين الخبرة المحاسبية والتحليل المالي والبعد القانوني، مما يجعله أداة فعالة لحماية النظام المصرفي من المخاطر والاحتيال.

يقوم المدقق القضائي في البنوك بـ:

- كشف التلاعبات المالية داخل العمليات البنكية،
- تحليل المعاملات المشبوهة،
- حماية أموال العملاء والمؤسسة،
- دعم النزاهة والشفافية داخل النظام المصرفي .

و ذلك لضمان سلامة العمليات البنكية ومنع الجرائم المالية.

مهام المدقق القضائي داخل البنوك

تحليل العمليات البنكية المشبوهة

يقوم المدقق بفحص:

- التحويلات المالية غير المبررة،
- العمليات المتكررة غير الطبيعية،
- الحسابات ذات النشاط المشبوه .

تتبع حركة الأموال

يعمل على:

- تحديد مصدر الأموال،
- متابعة مسار التحويلات،
- كشف محاولات غسل الأموال،
- إعادة بناء سلسلة العمليات المالية .

كشف التلاعب والاحتيال البنكي

يشمل ذلك:

- التزوير في الوثائق البنكية،
- فتح حسابات وهمية،
- التلاعب في القروض والضمانات،
- التلاعب في الحسابات الجارية والودائع .

جمع الأدلة المالية

يقوم المدقق بـ:

- جمع المستندات البنكية والمحاسبية،
- تحليل البيانات الرقمية،
- حفظ الأدلة بطريقة قانونية،

- ضمان إمكانية استخدامها أمام القضاء .

إعداد التقارير القضائية

يعد تقارير دقيقة تتضمن:

- وصف الوقائع المالية،
- تحليل أساليب الاحتيال،
- تحديد المسؤوليات المحتملة،
- استنتاجات محايدة تدعم التحقيق القضائي .

دعم الجهات القضائية والرقابية

يساهم في:

- شرح الجوانب المالية المعقدة للقضاء،
- تقديم خبرة فنية في القضايا المصرفية،
- دعم السلطات الرقابية في اتخاذ القرار .

تعزيز الرقابة الداخلية

يقوم المدقق القضائي بـ:

- تقييم نظام الرقابة داخل البنك،
- تحديد نقاط الضعف،
- اقتراح إجراءات تصحيحية،
- تحسين إدارة المخاطر المصرفية .

- **أهمية المدقق القضائي في البنوك**

- حماية أموال المودعين والعملاء
- الحد من الجرائم المصرفية
- تعزيز الثقة في النظام البنكي
- دعم الاستقرار المالي
- تحسين الحوكمة المصرفية

الدرس 11: تدقيق البنوك الإلكترونية

- **مفهوم البنك الإلكتروني**

البنك الإلكتروني هو مؤسسة مالية تقدم خدماتها عبر الوسائط الرقمية دون الحاجة إلى التواجد المادي في الفرع البنكي، وذلك اعتماداً على الإنترنت والتطبيقات المصرفية والمنصات الرقمية.

خصائصه:

- تقديم الخدمات عن بعد (فتح حساب، تحويل أموال، دفع إلكتروني)
- الاعتماد الكامل على نظم المعلومات .
- سرعة تنفيذ العمليات المالية .
- تقليص المعاملات الورقية .
- توفر الخدمة على مدار الساعة 7/24 .

أهم الخدمات:

- التحويلات البنكية الإلكترونية .
- إدارة الحسابات عبر التطبيقات .
- الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية .
- خدمات الهاتف المحمول البنكية.

- **المخاطر الإلكترونية .**

تعدّ البنوك الإلكترونية بيئة عالية المخاطر بسبب الاعتماد المكثف على التكنولوجيا ونظم المعلومات في تنفيذ جميع العمليات المصرفية، حيث أصبحت البيانات والمعاملات المالية تُدار بشكل رقمي بالكامل دون تدخل مادي مباشر، مما يرفع من درجة التعقيد ويزيد من احتمالية التعرض للتهديدات

1. **المخاطر السيبرانية:** احتمالية وقوع أحداث ضارة أو هجمات متعمدة تستهدف سرقة البيانات، تعطيل الأنظمة، أو إلحاق الضرر بالبنية التحتية الرقمية مثل:

- الهجمات الإلكترونية .
- اختراق الأنظمة البنكية .
- تعطيل الخدمات الرقمية .

2. **مخاطر الاحتيال الإلكتروني:** تشير مخاطر الاحتيال الإلكتروني إلى مجموعة التهديدات والممارسات غير المشروعة التي تستهدف الأنظمة البنكية والعمليات المالية باستخدام الوسائل التكنولوجية والرقمية، بهدف الحصول على الأموال أو البيانات أو المنافع بطريقة غير قانونية مثل:

- التصيد الاحتيالي .
- سرقة البيانات وكلمات المرور .
- انتحال الهوية الرقمية .

3. **المخاطر التشغيلية**

- أعطال الأنظمة المعلوماتية .

- توقف التطبيقات البنكية .
- أخطاء البرمجة أو المعالجة .

4. مخاطر فقدان البيانات

- ضياع البيانات المالية .
- ضعف أنظمة النسخ الاحتياطي .
- تلف قواعد البيانات .

5. مخاطر الامتثال

- عدم احترام القوانين المصرفية الرقمية .
- ضعف الالتزام بحماية البيانات الشخصية .
- غياب التوافق مع المعايير الدولية .

- تدقيق نظم المعلومات البنكية .

يعد تدقيق نظم المعلومات البنكية أحد أهم فروع التدقيق الحديث، ويُعنى بفحص وتقييم الأنظمة الرقمية التي تعتمد عليها البنوك في معالجة وتخزين ونقل البيانات المالية، بهدف التأكد من سلامتها، أمنها، وموثوقيتها.

- **تعريف تدقيق نظم المعلومات البنكية**

هو عملية منظمة ومستقلة تهدف إلى فحص البنية التكنولوجية للبنك (البرمجيات، الأجهزة، الشبكات، قواعد البيانات) من أجل:

- التأكد من دقة العمليات المالية الإلكترونية،
- حماية البيانات المصرفية من التلاعب أو الضياع،
- تقييم فعالية أنظمة الرقابة المعلوماتية .

أي انه تدقيق يركز على "النظام الرقمي" الذي تُدار من خلاله العمليات البنكية.

أهداف تدقيق نظم المعلومات البنكية

يهدف تدقيق نظم المعلومات البنكية إلى ضمان سلامة وفعالية الأنظمة الرقمية التي تعتمد عليها البنوك في إدارة عملياتها المالية، وذلك من خلال تقييم شامل للبنية المعلوماتية والتأكد من قدرتها على حماية البيانات ودعم الاستقرار المالي.

ضمان سلامة ودقة البيانات

يهدف التدقيق إلى التأكد من أن البيانات البنكية تتميز بالدقة والموثوقية، بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية أو المحاسبية، كما يعمل على حماية هذه البيانات من أي تلاعب أو تعديل غير مصرح به. إضافة إلى ذلك، يسعى إلى ضمان تطابق المعلومات بين مختلف الأنظمة والتطبيقات داخل البنك، مما يعزز موثوقية المعلومات المالية.

حماية أمن المعلومات

يعمل التدقيق على تعزيز أمن المعلومات داخل البنوك من خلال حماية البيانات الحساسة الخاصة بالعملاء، والحد من مخاطر الاختراقات والهجمات السيبرانية. كما يساهم في تقييم فعالية أنظمة التشفير وآليات الحماية الرقمية لضمان سرية وسلامة المعلومات.

تقييم كفاءة وفعالية النظام المعلوماتي

يركز التدقيق على تقييم مدى كفاءة النظام المعلوماتي البنكي، من خلال التأكد من سرعة ودقة معالجة العمليات المالية، وفحص أداء البرمجيات والتطبيقات المستخدمة. كما يهدف إلى ضمان استمرارية الخدمات البنكية بشكل منتظم ودون انقطاع.

اكتشاف المخاطر والثغرات

يسعى التدقيق إلى تحديد نقاط الضعف الموجودة في الأنظمة المعلوماتية، سواء كانت تقنية أو تنظيمية. كما يعمل على كشف الأخطاء البرمجية والمخاطر التشغيلية أو السيبرانية التي قد تهدد سلامة النظام البنكي.

ضمان استمرارية الخدمات البنكية

يهدف التدقيق إلى تعزيز قدرة البنك على الاستمرار في تقديم خدماته دون انقطاع، وذلك من خلال تقليل احتمالات توقف الأنظمة، ووضع خطط فعالة للطوارئ والاسترجاع في حالات الأعطال أو الأزمات.

تعزيز الامتثال للقوانين والمعايير

يضمن التدقيق التزام البنك بالقوانين المصرفية والرقمية المعمول بها، إضافة إلى احترام معايير حماية البيانات والسياسات التنظيمية الداخلية والخارجية، مما يعزز الامتثال والشفافية داخل المؤسسة.

دعم اتخاذ القرار الإداري

يوفر التدقيق معلومات دقيقة وموضوعية تساعد الإدارة على تحسين أداء الأنظمة المعلوماتية، وتطوير الاستراتيجيات الرقمية، ورفع جودة الخدمات البنكية بما يتماشى مع متطلبات السوق والتطور التكنولوجي.

- **الأمن السيبراني في البنوك .**

يمثل الأمن السيبراني في البنوك درع الحماية الأساسي الذي يحمي المؤسسات المالية وأنظمة الدفع من التهديدات الرقمية، مثل الاختراقات، التصيد الاحتيالي، وبرامج الفدية .وهو يرتكز على ضمان السرية، السلامة، وتوافر البيانات لتعزيز ثقة العملاء واستمرار تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بأمان.

تتبنى البنوك مجموعة من التدابير والتقنيات الأساسية، وتشمل:

- التشفير المتقدم :(Advanced Encryption) لحماية بيانات العملاء والمعاملات المالية من الوصول غير المصرح به.
- التحقق متعدد العوامل :(MFA) نظام أمان يتطلب أكثر من خطوة (مثل كلمة المرور ورمز رسالة الهاتف) للوصول إلى الحسابات.
- اختبار الاختراق المنتظم :(Penetration Testing) إجراء محاكاة لهجمات سيبرانية لاكتشاف الثغرات الأمنية قبل استغلالها من قبل المخترقين.
- أنظمة الكشف عن الاحتيال :(Fraud Detection Systems) استخدام خوارزميات متطورة لمراقبة المعاملات المالية ورصد أي سلوك مشبوه أو غير مألوف في الحسابات بشكل لحظي

تستثمر البنوك بشكل كبير في هذا المجال لضمان استقرار النظام المالي، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الإنترنت وتوسع الخدمات المصرفية الرقمية

الدرس 12: التدقيق الشرعي للبنوك الإسلامية

- **مفهوم التدقيق الشرعي**

التدقيق الشرعي هو عملية فحص ومراجعة مستقلة ومنهجية تهدف إلى التحقق من مدى توافق أعمال البنك الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، سواء تعلق الأمر بالمنتجات المالية أو العقود أو العمليات التشغيلية.

ويهدف هذا التدقيق إلى ضمان أن الأنشطة المصرفية لا تقتصر على الشرعية القانونية فقط، بل تشمل أيضاً الالتزام الشرعي الكامل

- **أسسه وأهدافه**

يقوم التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تضمن فاعليته ومصداقيته، وتتمثل فيما يلي:

1. الأساس الشرعي

يستند التدقيق الشرعي إلى مرجعية إسلامية واضحة تتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، إضافة إلى قواعد الفقه الإسلامي في المعاملات المالية، وكذلك المعايير الصادرة عن الهيئات الشرعية مثل معايير الأيوفي .(AAOIFI)ويهدف هذا الأساس إلى ضمان التزام جميع العمليات والمعاملات البنكية بالأحكام الشرعية، مع تجنب الربا والغرر وكل أشكال الظلم المالي.

2. الاستقلالية والحياد

يقوم التدقيق الشرعي على ضرورة تمتع المدقق الشرعي وهيئات الرقابة الشرعية بالاستقلال التام عن الإدارة التنفيذية للبنك، بما يضمن عدم التأثر بأي ضغوط أو مصالح داخلية. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان إصدار أحكام وقرارات شرعية موضوعية ومحايدة تعكس الواقع الفعلي للعمليات دون أي تحيز.

3. الكفاءة والخبرة

يشترط في القائمين على التدقيق الشرعي امتلاك كفاءة علمية ومهنية مزدوجة، تجمع بين الفقه الإسلامي في المعاملات المالية من جهة، والمعرفة العميقة بالنظام المصرفي الحديث وآلياته من جهة أخرى. ويهدف هذا الشرط إلى تمكين المدقق من فهم وتحليل المنتجات المالية المعقدة بشكل دقيق وفعال.

4. الشفافية والإفصاح

يرتكز التدقيق الشرعي على مبدأ الشفافية من خلال الإفصاح الواضح عن نتائج عمليات التدقيق، وإصدار التقارير الدورية، وبيان مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية. ويهدف هذا المبدأ إلى تعزيز الثقة والمصداقية بين البنك والمتعاملين معه، ودعم صورة المؤسسة المالية الإسلامية.

5. الاستمرارية في الرقابة

لا يعتبر التدقيق الشرعي عملية مؤقتة، بل هو نشاط مستمر يشمل المراجعة الدورية والمستمرة لجميع العقود والعمليات المصرفية. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان الالتزام الشرعي الدائم داخل البنك، والكشف المبكر عن أي انحرافات أو مخالفات محتملة.

- **أهداف التدقيق الشرعي**

- ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات البنك .

- التأكد من خلو العمليات المالية من الربا والغرر والممارسات غير المشروعة .
- تعزيز مصداقية وثقة العملاء في البنوك الإسلامية .
- حماية هوية ومبادئ التمويل الإسلامي .
- تحسين جودة المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية .
- دعم الحوكمة الشرعية وتقليل المخاطر الشرعية .

- **هيئات الرقابة الشرعية**

هيئات الرقابة الشرعية هي أجهزة مستقلة تتكون من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي، وتُعد حجر الزاوية في صناعة الصيرفة والتمويل الإسلامي. تهدف هذه الهيئات إلى توجيه أنشطة المؤسسات المالية ومراقبتها، لضمان توافق جميع العمليات والمنتجات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

- **هيكل عمل الهيئات الشرعية**

تنقسم الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية إلى مستويين رئيسيين:

- هيئة الرقابة الشرعية العليا (المركزية :(هي الهيئة الأعلى التي تشرف على النظام المالي في الدولة)مثل "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" المعتمدة في الجزائر). وتتولى إصدار الفتاوى والمعايير العامة
- هيئة الرقابة الشرعية الداخلية :هي هيئة مستقلة تعينها المؤسسة المالية (البنك، شركة التكافل، إلخ)، وتتكون عادةً من عدد من العلماء والخبراء الماليين (بين 3 إلى 5 أعضاء)؛ لتقديم الاستشارات وإجازة العقود والمنتجات

- **المهام والصلاحيات**

تضطلع هذه الهيئات بمسؤوليات حيوية تشمل:

1. إصدار الفتاوى :إجازة العقود والمنتجات المالية والمصرفية قبل إطلاقها للعملاء.
2. الرقابة والتدقيق :الإشراف على تنفيذ العقود والتأكد من عدم وجود مخالفات شرعية أثناء أو بعد التنفيذ.
3. التدقيق الشرعي الداخلي :توجد إدارة أو وحدة تابعة للهيئة تسمى "التدقيق الشرعي"، تقوم بمراجعة المعاملات اليومية ورفع التقارير للهيئة لضمان التطبيق السليم.
4. التوجيه والتطوير :تقديم الحلول والبدائل الإسلامية للمنتجات المصرفية التي قد تتضمن شبهات ربوية أو غرر

- **شروط وضوابط أعضاء الهيئة**

لضمان مصداقية وحيادية الهيئة، يُشترط في أعضائه

- الاستقلالية التامة :ألا يكون العضو مساهماً في البنك أو عضواً في مجلس إدارته، أو موظفاً فيه خلال السنتين الماضيتين.
- التخصص :الجمع بين المعرفة المعمقة في الشريعة الإسلامية (خاصة فقه المعاملات) والدراية بعلوم الاقتصاد والمالية

الدرس 13: التدقيق البنكي في التشريع الجزائري

يشكل التدقيق البنكي في الجزائر ركيزة أساسية لضمان سلامة النظام المصرفي والمالي. ويستمد هذا النشاط إطاره التشريعي من القوانين المنظمة للقطاع المصرفي، وتُلزم تعليمات بنك الجزائر والممارسات الدولية البنوك بتأسيس أنظمة رقابة داخلية صارمة

- **الإطار التشريعي والتنظيمي للتدقيق البنكي في الجزائر**

ينظم المشرع الجزائري مهنة التدقيق والرقابة البنكية من خلال عدة مستويات قانونية رئيسية:

- **القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09**

يعد القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الإطار القانوني الجديد الذي ينظم النظام البنكي في الجزائر. وقد تم اعتماده بتاريخ 21يونيو 2023، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 27يونيو 2023، مما يجعله إصلاحاً مهماً في القطاع المالي والمصرفي.

يهدف هذا القانون إلى تحديث النظام المصرفي الجزائري وتعزيز الحوكمة المالية، من خلال تقوية آليات الرقابة والإشراف ومنح بنك الجزائر صلاحيات أوسع في مجال الاستقرار المالي ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية، بما يضمن فعالية أكبر للنظام المصرفي.

كما يركز القانون على تطوير الخدمات المالية الرقمية وتحديث وسائل الدفع، إضافة إلى تعزيز الشفافية والأمان داخل القطاع البنكي، بما يسمح برفع كفاءة النظام المصرفي وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر الاقتصادية والمالية.

ويهدف أساساً إلى:

- تحديث النظام المصرفي،
- تعزيز الاستقرار المالي،
- دعم الرقمنة والشمول المالي،
- تقوية الرقابة والحوكمة البنكية .

- **أهم محاور القانون 23-09**

- تنظيم بنك الجزائر وتحديد صلاحياته في السياسة النقدية والرقابة البنكية .
- شروط إنشاء واعتماد البنوك والمؤسسات المالية .
- تطوير أنظمة الدفع ووسائل الدفع الإلكتروني .
- تعزيز الرقابة البنكية وإدارة المخاطر والاستقرار المالي .
- تقوية الحوكمة والشفافية داخل النظام المصرفي .
- إدراج وتنظيم الصيرفة الإسلامية داخل الإطار القانوني.

- التدقيق البنكي في ظل قانون النقد والقرض والقانون النقدي والمصرفي 23-09

يعتبر قانون النقد والقرض، المعدّل والمُستحدَث بموجب القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، الركيزة التشريعية الأساسية التي تُستمد منها شرعية ووظيفة التدقيق البنكي في الجزائر. إذ يضع هذا الإطار القانوني القواعد العامة لممارسة النشاط البنكي، وينظم أجهزة الرقابة، ويحدد العلاقة بين البنوك التجارية والسلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر.

1. الأهداف التشريعية للتدقيق في ظل القانون النقدي والمصرفي

يهدف التدقيق البنكي في ظل هذا الإطار القانوني إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، أهمها حماية ودائع الزبائن من خلال التأكد من أن البنوك تدير أموال المودعين بطريقة آمنة وتحافظ على توازنها المالي. كما يسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي عبر التحقق من التزام البنوك بالقواعد الاحترازية التي تمنع حدوث أزمات مصرفية قد تؤثر على النظام المالي ككل. إضافة إلى ذلك، يعمل التدقيق على ضمان الامتثال القانوني من خلال قياس مدى مطابقة العمليات البنكية اليومية للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطات النقدية.

2. آليات وأجهزة الرقابة المعتمدة في القانون

يعتمد القانون على منظومة رقابية متكاملة تقوم على تكامل الرقابة الداخلية والخارجية لضمان الشفافية والفعالية. حيث يُلزم البنوك بإنشاء أجهزة التدقيق الداخلي ولجان التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، والتي تتولى المراقبة المستمرة وتقييم نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. كما يتم تعيين محافظي الحسابات كمراجعين خارجيين مستقلين مسؤولين عن المصادقة على صحة القوائم المالية ورفع تقارير دورية للجهات الرقابية. وفي أعلى هرم الرقابة، تمارس اللجنة المصرفية دور السلطة الرقابية العليا التي تمتلك صلاحيات التفتيش الدوري والمفاجئ، إضافة إلى سلطة فرض العقوبات عند اكتشاف المخالفات.

3. المحاور الأساسية لعمل المدقق وفق القانون

يشمل نطاق التدقيق البنكي عدة محاور حساسة تتعلق بسلامة واستقرار المؤسسة المالية. من أهمها تدقيق عمليات الائتمان والقروض، وذلك من خلال مراجعة ملفات التمويل، وتقييم جودة الضمانات، والتأكد من عدم تركيز المخاطر على عميل واحد أو جهات مرتبطة. كما يشمل التدقيق مراقبة الالتزام بالمعايير الاحترازية، مثل نسب السيولة وكفاية رأس المال وتكوين المؤونات اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، توسع دور التدقيق ليشمل مجالات حديثة مثل الصيرفة الرقمية والصيرفة الإسلامية، مع التركيز على متطلبات الأمن السيبراني وأنظمة الدفع الإلكتروني لضمان مواكبة التحولات التكنولوجية في القطاع البنكي.

- **تعليمات بنك الجزائر**

تُعد الأنظمة والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التدقيق البنكي، كونها تشكل الإطار التطبيقي الذي تُلزم من خلاله البنوك بضبط أنشطتها والتحكم في مختلف المخاطر. ويتماشى هذا الإطار التنظيمي مع القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23الذي عزز حوكمة النظام المصرفي ودور الهيئات الرقابية، وعلى رأسها اللجنة المصرفية باعتبارها سلطة إشرافية عليا.

1. إرساء نظم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

تفرض المنظومة التنظيمية لبنك الجزائر قواعد صارمة لضمان سلامة العمليات البنكية من خلال تعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي. ويُلزم هذا الإطار البنوك بإنشاء نظام رقابة داخلية فعال يستند إلى الفصل بين مهام التنفيذ والمراجعة والمصادقة، بما يضمن تقليل تضارب المصالح وتعزيز الشفافية.

كما يضطلع التدقيق الداخلي بدور محوري في تقييم فعالية إدارة المخاطر داخل البنك، وإعداد تقارير دورية مستقلة تُرفع إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق. ويُضاف إلى ذلك نوعان من الرقابة التي تمارسها

السلطات النقدية، هما الرقابة الدائمة على الوثائق المالية والرقابة الميدانية التي تُنفذ داخل البنوك للتأكد من مطابقة العمليات للواقع.

2. نسب الملاءة المالية، السيولة، وتصنيف الأصول

تعتمد تعليمات بنك الجزائر على معايير احترازية تهدف إلى تعزيز استقرار النظام البنكي، بما يتماشى مع توصيات لجنة بازل. حيث تُلزم البنوك بالحفاظ على نسب ملاءة مالية كافية لضمان تغطية الأصول المرجحة بالمخاطر، سواء كانت ائتمانية أو تشغيلية أو سوقية.

كما تفرض هذه التعليمات إدارة دقيقة لمخاطر السيولة، من خلال الحفاظ على أصول سائلة كافية لمواجهة السحوبات المفاجئة والالتزامات قصيرة الأجل. وفي المقابل، يتم تصنيف الأصول البنكية، خاصة القروض، حسب درجة المخاطر إلى قروض عادية ومتعثرة ومعدومة، مع إلزام البنوك بتكوين مؤونات مالية لمواجهة القروض المتعثرة وحماية مركزها المالي.

3. معايير العناية الواجبة ومكافحة تبييض الأموال

أولى بنك الجزائر أهمية كبيرة لمكافحة الجرائم المالية، وخاصة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال إصدار تعليمات تنظيمية صارمة تُلزم البنوك بتطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه الزبائن (KYC).

وتشمل هذه الإجراءات التحقق الدقيق من هوية العملاء، سواء كانوا أفراداً أو ممثلين قانونيين أو مستفيدين حقيقيين من العمليات المالية، مع مراقبة مستمرة للسلوك المالي. كما تُلزم التعليمات المؤسسات البنكية برفض أي عملية مالية مشبوهة أو غير موثقة، مع الإبلاغ عنها وفق القنوات القانونية المعتمدة، بما يعزز الشفافية ويحد من المخاطر المالية.

في ختام هذا المطبوعة البيداغوجية، يتضح أن الرقابة والتدقيق البنكي يشكلان ركيزتين أساسيتين لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها العولمة المالية والتطور التكنولوجي وتسارع الابتكار في الخدمات المصرفية. فقد أصبحت البنوك مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتطوير أنظمة رقابية فعالة وتعزيز آليات إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال، بما يضمن حماية أموال المودعين وتحقيق الاستقرار المالي.

تناول هذا المقياس مختلف الجوانب المرتبطة بالرقابة والتدقيق البنكي، بداية بالتعريف بالمؤسسات البنكية ومخاطر النشاط المصرفي، مروراً بالرقابة البنكية وأهدافها وأدواتها، ثم نظم الرقابة الداخلية ومنهجيات تقييمها، وصولاً إلى التدقيق الداخلي والخارجي والتدقيق القضائي والإلكتروني والشرعي، إضافة إلى دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للرقابة والتدقيق البنكي في الجزائر.

كما أبرزت الدراسة أهمية الانتقال من الرقابة التقليدية إلى الرقابة المبنية على المخاطر، والدور المتزايد للمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل ومعايير التدقيق الدولية في تعزيز فعالية الممارسات الرقابية والتدقيقية داخل المؤسسات المصرفية. وقد أظهرت التجارب المالية الدولية أن فعالية الرقابة والتدقيق لا تقتصر على حماية المؤسسة المصرفية فحسب، بل تمتد لتشمل حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة في النظام المالي ككل.

ومن ثم، فإن اكتساب المعارف والمهارات المرتبطة بالرقابة والتدقيق البنكي يمثل ضرورة أساسية لطلبة تخصص التدقيق والمحاسبة، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لهذه الوظائف داخل البنوك والمؤسسات المالية وهيئات الرقابة والإشراف. كما أن التطورات المستقبلية المرتبطة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني ستفرض على الممارسين والباحثين مواصلة تطوير معارفهم وأدواتهم لمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي.

يبقى نجاح منظومة الرقابة والتدقيق البنكي رهيناً بمدى تكامل الأطر التشريعية والتنظيمية مع الممارسات المهنية الحديثة، وبقدرة المؤسسات المصرفية على ترسيخ ثقافة الرقابة والشفافية وإدارة المخاطر بما يحقق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (1949). *Internal control: Elements of a coordinated system and its importance to management and the independent public accountant*. AICPA.

Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2023). *Auditing and assurance services: An integrated approach* (18th ed.). Pearson.

Bank for International Settlements. (2024). *Annual economic report*. BIS.

Basel Committee on Banking Supervision. (2003). *Risk management principles for electronic banking*. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision. (2011). *Principles for the sound management of operational risk*. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision. (2021). *Principles for operational resilience*. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision. (2024). *Core principles for effective banking supervision*. Bank for International Settlements.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). *Internal control—Integrated framework*. COSO.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2017). *Enterprise risk management: Integrating with strategy and performance*. COSO.

Crumbley, D. L., Heitger, L. E., & Smith, G. S. (2017). *Forensic and investigative accounting* (9th ed.). CCH Wolters Kluwer.

Freixas, X., & Rochet, J. C. (2008). *Microeconomics of banking* (2nd ed.). MIT Press.

Greuning, H. V., & Bratanovic, S. B. (2020). *Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management* (4th ed.). World Bank Publications.

Hall, J. A. (2020). *Information technology auditing and assurance* (5th ed.). Cengage Learning.

Hayes, R., Wallage, P., & Gortemaker, H. (2020). *Principles of auditing: An introduction to international standards on auditing* (4th ed.). Pearson.

Institute of Internal Auditors (IIA). (2024). *Global internal audit standards*. The Institute of Internal Auditors.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2023). *International Standard on Auditing (ISA) 315 (Revised): Identifying and assessing the risks of material misstatement*. IFAC.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2023). *International Standard on Auditing (ISA) 330: The auditor's responses to assessed risks*. IFAC.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2023). *International Standard on Auditing (ISA) 700: Forming an opinion and reporting on financial statements*. IFAC.

International Federation of Accountants (IFAC). (2023). *Handbook of international quality management, auditing, review, other assurance and related services pronouncements*. IFAC.

International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI). (2004). *Guidelines for internal control standards for the public sector*. INTOSAI.

International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI). (2019). *INTOSAI framework of professional pronouncements (IFPP)*. INTOSAI.

International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI). (2019). *ISSAI 100: Fundamental principles of public-sector auditing*. INTOSAI.

ISACA. (2019). *COBIT 2019 framework: Governance and management objectives*. ISACA.

Messier, W. F., Glover, S. M., & Prawitt, D. F. (2022). *Auditing and assurance services: A systematic approach* (12th ed.). McGraw-Hill Education.

Mishkin, F. S. (2022). *The economics of money, banking and financial markets* (13th ed.). Pearson.

Moeller, R. R. (2013). *Executive's guide to COSO internal controls: Understanding and implementing the new framework*. John Wiley & Sons.

Pickett, K. H. S. (2020). *The essential guide to internal auditing* (3rd ed.). John Wiley & Sons.

Porter, B., Simon, J., & Hatherly, D. (2022). *Principles of external auditing* (5th ed.). John Wiley & Sons.

Romney, M. B., & Steinbart, P. J. (2021). *Accounting information systems* (15th ed.). Pearson.

Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2021). *Bank management and financial services* (10th ed.). McGraw-Hill Education.

Saunders, A., & Cornett, M. M. (2022). *Financial institutions management: A risk management approach* (11th ed.). McGraw-Hill Education.

Sawyer, L. B., Dittenhofer, M. A., & Scheiner, J. H. (2019). *Sawyer's internal auditing* (7th ed.). The Institute of Internal Auditors Research Foundation.

Singleton, T. W., Singleton, A. J., Bologna, G. J., & Lindquist, R. J. (2010). *Fraud auditing and forensic accounting* (4th ed.). John Wiley & Sons.

Wells, J. T. (2017). *Corporate fraud handbook: Prevention and detection* (5th ed.). John Wiley & Sons.

Whittington, O. R., & Pany, K. (2021). *Principles of auditing and other assurance services* (22nd ed.). McGraw-Hill Education.

بنك الجزائر. (2011)*النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية* .بنك الجزائر.

بنك الجزائر. (2024)*التعليمات والتنظيمات المتعلقة بالرقابة المصرفية وإدارة المخاطر والامتثال* .بنك الجزائر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2023)*القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتعلق بالنقد والقرض* .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.